# رؤية القائم بالإتصال في البوابات الإلكترونيه لإنتهاكات الملكيه الفكرية في إطار نموذج تأثرية الآخرين

**"دراسة تطبيقية علي القائم بالاتصال والخبراء"**

**د. رباب عبد المنعم التلاوي***

**الملخص :**

تركز هذه الدراسة على رؤية القائمين بالإتصال فى البوابات الصحفية الإلكترونية وثقافتهم حول موضوع الملكية الفكرية وعلاقتها بأدائهم المهنى فى اطار تأثرية الشخص الثالث ،علاوة على أنها تلقى الضوء على قضية الملكية الفكرية الرقمية فى ظل وجود مشاكل حماية الأعمال الفكرية والفنية على الإنترنت واتساع نطاق ثورة النشر الإلكترونى وما أبرزته من مشاكل جديدة على مجتمعاتنا ووجوب حماية ما ينشر على هذه الشبكة من خطر القرصنة والانتحال، وصعوبة تمييز الأعمال الأصلية عن غيرها من بين الفيض المعلوماتى الكبير، تتمثل عينة الدراسة فى عينه قوامها 100 مفردة من مستخدمى الإنترنت موزعة كالأتى (25 مفردة من القائمين بالاتصال في الصحف الإلكترونية – 25 مفردة من المدونين وأصحاب الأعمال الأدبية الخاضعة للنشر الإلكترونى – 25 مفردة من أساتذة الجامعة فى التخصصات المختلفة وخاصة الإعلام والقانون- 25 متخصصين فى البرمجيات والتكنولوجيا).

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد اختلاف كبير بين الذكور والاناث فيما يتعلق بطبيعة العمل الصحفي ومدي المعرفة بحقوق الملكية الفكرية ويمكن أن يرجع ذلك لتواجد المرأة في كافة المجالات بالاضافة للعمل الصحفى والإعلامي سواء التقليدى أو الإلكترونى وعلاقتها بمختلف القضايا التى تترتبط بهذه المجالات مثل قضية الملكية الفكرية، علاوة على اختلاف التخصصات لأفراد العينه مما يعكس اختلاف الرؤي في تناول موضوع الملكية الفكرية وخاصة الانتهاكات المختلفة التي قد يتعرض لها معظم العاملون علي اختلاف ثقافتهم وتخصصاتهم .

# The Electronic gates communicator's vision on intellectual property violations within the theory of third party effect

**"An applied study on the communicator and experts"**

**Abstract**

This study focuses on communicators' perception of online journalistic portals and their culture of intellectual property as it relates to their professional performance in terms of third-person influence.

* مدرس بقسم الإعلام بكلية الآداب –– جامعة المنيا.

It also highlights the issue of digital intellectual property in view of the problems of protecting intellectual and artistic works on the Internet, the extent of the revolution in electronic publishing, which has highlighted new problems in our societies, and the need to protect those published on this network from the threat of piracy and plagiarism.
The sample study is composed of 100 subjects of Internet users, distributed as follows (25 subjects of communication in electronic newspapers, 25 subjects of bloggers and those with literature subject to electronic publication, 25 subjects of university professors in various disciplines, especially media and law, 25 subjects of software and technology)
The study found that there was no significant difference between men and women about the nature of journalism work and knowledge of intellectual property rights. This could be due to the presence of women in all fields, in addition to the work of journalism and the media, both traditional and electronic, and their relationship to various issues related to these fields.

**مقدمة:**

فى ظل تطور استخدام شبكة الإنترنت فى السنوات القليلة الماضية وبشكل ملحوظ سواء من حيث عدد المستخدمين أو كشبكة تجارية واسعة النطاق علاوة على القدرة على إتاحة مجموعة جديدة كاملة من المحتوى الرقمى والخدمات التفاعلية مما أسفر عن مخاوف جديدة من قبل القائمين على صناعة المحتوى الفكرى الإلكترونى بشأن حماية ملكيتهم الفكرية[1]،علاوة علي تأثير البيئة الرقمية بشكل ملحوظ ومباشر على كافة جوانب الحياة فكان لها الأثر المباشر على الملكية الفكرية من حيث نشوء اعتداءات وجرائم جديدة ترتبط بشكل وثيق بحقوق الملكية الفكرية والإنترنت مما انعكس بشكل واضح وظهر من خلال التقليد والقرصنه بأنواعها المختلفة واتخذ الاعتداء على هذة الحقوق صورا وأشكالا عديدة من خلال استغلال شبكة الإنترنت بطرق غير شرعية.

ومن هذا المنطلق ظهرت الضرورة لحماية معززة ومتناسقة دوليا فى شكل حق جديد يشمل الأعمال الفكرية والآدبية والفنية على شبكة الإنترنت والحماية القانونية لاستخدام هذه الأجهزة مع فرض عقوبات بهذا الشأن، وإزاء هذه الأخطار التى بات يشكلها المحتوى الغير قانونى لوسائل التواصل أصبح من الضرورة تدخل المشرع لتوفير الحماية اللازمة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة فى هذا الإطار، إلا أنه من الواضح أن العائق الأكبر لاسيما فى الدول العربية يتمحور فى عدم الوعى والإلتزام الكامل

بالقوانين لدى الكثير من المستخدمين، أى وعى الأفراد بضرورة الإلتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية، وأن الإشكالية التى تواجه جهود الملكية الفكرية هو غيابها عن النقاش فى الأوساط المختلفة كما أن ثقافة الملكية الفكرية غير منتشرة بشكل واسع، ومصطلح الملكية الفكرية ليس مستساغا فى معظم المجتمعات.

ولذا أصبح من الضرورة زيادة الوعى بالمبادئ والضمانات والحقوق والواجبات لدى مستخدمى الإنترنت فى كافة المجالات وخاصة القائمين بالإتصال والقائمين على صناعة المحتوى الإلكترونى فى البوبات الصحفية الإلكترونية وعلاقتها بمستوى الأداء لديهم فى إطار الخلفية القانونية والتشريعات المنظمة لهم على كافة المستويات وضرورة الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية.

**مشكلة الدراسة:**

فى ضوء الطرح المتكامل لجوانب ثقافه الملكية الفكرية الرقمية وفى سياق الخلفية المعرفية لدى المستخدمين والخبراء عينه الدراسة والعاملين فى بيئة العمل الإلكترونى وخاصة القائمين بالإتصال فى البوابات الصحفية الإلكترونية.

وفى إطار مسح الدراسات السابقه اتضح عدم اهتمام الدراسات السابقه بدراسة مستويات الوعى لدى المستخدمين بمعايير وضوابط الملكية الفكرية والأسلوب المهنى الإحترافى فى التعامل مع الإبداع الفكرى للآخرين، علاوة على الدور المنوط القيام به من قبل وسائل الإعلام الإلكترونى فى دعم ثقافه الملكية الفكرية لدى المستخدمين، كما اكدت نتائج الدراسات السابقه أن الإعلام الرقمى بوصفة أحد أبرز افرازات العولمة الإعلامية قد طرح بدوره إشكالية الاستخدامات غير الشرعية للتقنيات الرقمية فى القرصنه والسطو على المواد الإعلامية فضلا عن نشرها إلكترونيا وتبادلها فى هيئه ملفات صوتية ومرئية مع الآخرين على الشبكة العالمية للمعلومات الأمر الذى يزيد من حده انتهاكات حقوق الملكية الفكرية فى المجال الإعلامى ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتحدد فى ضرورة التعرف على رؤية القائم بالاتصال فى البوابات الإلكترونية لانتهاكات الملكية الفكرية وانعاكاسها على مستوى أدائهم المهنى وعلى الآخرين فى إطار الخلفية المعرفية بالتشريعات المنظمة لها محليا ودوليا وعربيا والدفاع عن حقوق الملكية الفكرية فى بيئة العمل الإلكترونى وفى إطار نموذج تأثرية الآخرين.

**موضوع الدراسة وأهميته:**

شهد العقد الأول من الألفية الثالثة اهتماما عالميا متزايدا بقضية حماية الملكية الفكرية الرقمية للإنتاج الفكرى العالمى، حيث دأب الباحثون والمنظمات الدولية المعنية بشؤون الثقافة والإبداع الإنسانى إلى المطالبة بوضع الأطر التشريعية والتنظيمية التى تكفل حماية الإبداع الفكرى والإعلامى والصحفى فى بيئة الإنترنت وبخاصة مع تنامى ظاهرة السرقة والسطو على المواد الإعلامية بمختلف أشكالها دون مراعاة للحقوق المادية والمعنوية لمالكى أو مبدعى تلك المواد.

وفى سياق هذا الإهتمام العالمى وجه الباحثون انتقادات حادة إلى كل من وسائل الإعلام التقليدية والحديثة لانتهاكهما حقوق الملكية الفكرية فى ممارساتهما الإعلامية المختلفة، حيث يعتقد هؤلاء الباحثون أن وسائل الإعلام الإلكترونية تمثل الوعاء الذى يحوى الإنتاج الفنى بمختلف أشكاله، ومن ثم فإن الممارسات الإعلامية القائمة على الإنتحال والقرصنة تعد أحد أبرز روافد انتهاك حقوق الملكية الفكرية للإبداع الفنى الإعلامى والنشر الإلكترونى، حيث تكمن فلسفة الملكية الفكرية فى أن الإبداع الفكرى فى نسخته الأصلية إنما يتطلب مجهودا مضنيا وخبرات تراكمية ومهارات خاصة من قبل المؤلف أو المبدع

ومن ثم ينبغى مراعاه حقوقه المادية والمعنوية فى هذا الإبداع وإلا أحجم فى المستقبل عن مزيد من الإنتاج والإبداع الفكرى، مما يضر حتما بالمجتمع، وفى السياق ذاته يتم التأكيد على أن المجتمع فى مجملة يستفيد لعقود ممتده بهذا الإنتاج الفكرى، الأمر الذى يسوغ الأهمية القصوى لحماية حقوق الملكية الفكرية فى مختلف المجالات وبخاصة المجال الإعلامى وبيئة العمل الإلكترونى، حيث تعتبر وسائل الاعلام البوتقة التى تحوى مختلف أنماط الإنتاج الفكرى والإبداعى وخاصة فى ظل عصر تكنولوجيا المعلومات(2)، بيد أن الباحثين المعنيين بحقوق الملكية الفكرية يؤكدون أن نطاق انتهاكات حقوق الملكية الفكرية للإنتاج الإعلامى قد أضحى أكثر اتساعا وخاصة على شبكة الإنترنت فى ظل غياب الوعى لدى مستخدمى شبكة الإنترنت، واعتقاد بعض مستخدمى الإنترنت بعدم وجود قانون يحمى حقوق المؤلف والنشر على الإنترنت، مع عدم معرفة البعض الآخر بالإطار القانونى لحق الطبع، فى وقت يسمح فيه الإنترنت لهؤلاء المستخدمين بنشر أعمالهم بشكل متكرر ومتوال.

**وبهذا تكمن أهمية هذه الدراسة بالتركيز على النقاط الآتيه:**

- تركز هذه الدراسة على رؤية القائمين بالإتصال فى البوابات الصحفية الإلكترونية وثقافتهم حول موضوع الملكية الفكرية وعلاقتها بأدائهم المهنى فى اطار تأثرية الشخص الثالث.
- علاوة على أن الدراسة تلقى الضوء على قضية الملكية الفكرية الرقمية فى ظل وجود مشاكل حماية الأعمال الفكرية والفنية على الإنترنت واتساع نطاق ثورة النشر الإلكترونى وما أبرزته من مشاكل جديدة على مجتمعاتنا ووجوب حماية ما ينشر على هذه الشبكة من خطر القرصنة والانتحال، وصعوبة تمييز الأعمال الأصلية عن غيرها من بين الفيض المعلوماتى الكبير.
- اعتقاد بعض مستخدمى الإنترنت وخاصة القائمين بالإتصال فى بعض المواقع والبوابات الإلكترونية بعدم وجود قانون يحمى حقوق النشر والمؤلف على الإنترنت، مع عدم معرفه البعض الآخر بالإطار القانونى وحق الطبع فى وقت يسمح فية الإنترنت لهؤلاء المستخدمين بنشر أعمالهم بشكل متكرر، وهو مايسفر فى النهاية عن خسائر فادحه لصاحب العمل، من جراء هذه الانتهاكات الصغيرة والمتوالية.

- اثارت الجدل والتساؤل بشأن تحديد المصنفات محل الحماية واستقصاء الحماية اللازمة لمواجهة الإعتداءات والمخاطر التى تعترض هذه الحقوق، ومدى معرفة القائمين بالإتصال فى البوابات الإلكترونية بطبيعة هذة القوانين.

**أهداف الدراسة:**

**تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:**

- تستهدف الدراسة تفسير رؤية القائمين بالاتصال فى البوابات الإلكترونية لإنتهاكات الملكيه الفكرية فى إطار نموذج تآثرية الآخرين
- تستهدف الدراسة رصد وتوصيف أبعاد مفهوم ثقافة الملكية الفكرية الرقمية لدى القائمين بالاتصال فى البوابات الإلكترونية وعلاقتها بالتأثرية لدى الآخرين.
- تستهدف الدراسة التعرف على مستوى إدراك القائمين بالاتصال لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية ومستوى إدراك الآخرين لها .
- تستهدف الدراسة التعرف على مستوى إدراك القائمين بالاتصال للتشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية ومستوى إدراك الآخرين لتلك التشريعات
- تستهدف الدراسة التعرف على مستوى التزام القائمين بالاتصال بحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية ومستوى التزام الآخرين لها .
- تستهدف الدراسة التعرف على مستوى تأثرية الأداء المهنى للقائم بالاتصال بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية الإلكترونية ومستوى تاثرية الأداء المهنى للآخرين بها
- تستهدف الدراسة رصد وتحليل أشكال التعدى على الملكية الفكرية فى بيئة العمل الإلكترونى لدى القائمين بالإتصال فى البوابات الإلكترونية.
- تستهدف الدراسة رصد اجراءات وطرق الحماية الآلية والقانونية التى تتخذها بعض وسائل الإعلام الإلكترونية لحماية ودعم الملكية الفكرية الرقمية.
- تستهدف الدراسة تحليل وتفسير أهم المقترحات التى يمكن إتباعها لتطوير آليات عمل وسائل الإعلام الإلكترونية لتعزيز ودعم ثقافة الملكية الفكرية الرقمية .

**تساؤلات الدراسه:**

- كيف يمكن للإعلام الإلكتروني أن يكون له دورا في تعزيز فكرة حماية حقوق الملكية ؟
- ما مدي معرفة القائمين بالاتصال بالجمعيات والهيئات الثقافية التي تهدف للحفاظ علي الملكية الفكرية علي شبكة الإنترنت؟
- ما مدي معرفة القائمين بالاتصال بالأدوار والمهام التي تقوم بها وسائل الإعلام للدفاع عن حقوق الملكية الفكرية؟
- كيف يمكن للقائمين بالاتصال معرفة أشكال الإعتداء علي حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت؟

- ما مدي معرفة القائمين بالاتصال بالتشريعات والقوانين المنظمة للملكية الفكرية في بيئة العمل الالكتروني؟

**فروض الدراسه:**

- توجد فروق ذات دلالة في مستوي إدراك القائم بالإتصال لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية ومستوي التأثير في الأخر.
- توجد فروق ذات دلالة في مستوي إدراك القائم بالإتصال للتشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية ومستوي إدراك الآخرين لتلك التشريعات.
- توجد فروق ذات دلالة بين إدراك القائم بالإتصال بمستوي الإلتزام بحقوق الملكية الفكرية وإداركهم لمستوي إلتزام الآخرين لها.
- توجد فروق ذات دلالة بين إدراك القائمين بالإتصال بمستوي تأثرية الأداء المهني بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية وإدراكهم لمستوي تاثرية الآخرين لها.
- توجد علاقة دالة إحصائيا بين تأثير وسائل الإعلام الإلكترونية على إدراك الآخرين لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية ودور وسائل الإعلام فى الزام العاملين بها.
- توجد علاقة دالة إحصائيا بين إدراك العاملين بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية ودور وسائل الإعلام فى الزام العاملين بها.
- توجد علاقة دالة إحصائيا بين الإدراك بالجهات المسئولة عن حقوق الملكية ودور وسائل الإعلام فى الزام العاملين بها لحماية حقوق الملكية وحماية الإبداع.

**الدراسات السابقة:**

قامت الباحثة بمراجعة الدراسات السابقه المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية والتى تتعلق:

- **أولا:** بحقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت
- **ثانيا:** نظرية الشخص الثالث ومواقع التواصل الإجتماعى

**المحور الأول: الدراسات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت:**

تناولت دراسة "E.leanovich " , 2020 ، موضوع الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت من الناحية القانونية والتي تعكس الخصائص الرئيسية لحقوق الملكية في مجال القانون الدولي، لمحاولة وضع تصورات لحل التنازع بشأن قوانين الملكية الفكرية التي تختلف من إقليم إلي الآخر، لذا تقدم هذه الدراسة أساليب الفهم لقوانين الملكية الفكرية علي الإنترنت في التشريع البيلاروسي، ومحاولة ربط التحديات الرئيسية بإمكانية تطبيق آليات القانون الدولي الخاص علي الملكية الفكرية الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلي أن اختلاف القوانين والتشريعات الدولية يجب ألا يكون عائقا للتغلب على مشكلات الملكية الفكرية علي شبكة الإنترنت مع ضرورة ايجاد حلول للتغلب علي التناقض في المواقف الدولية للحماية القانونية، فقد يكون تطبيق قوانين الملكية الفكرية في الدول الأجنبية حاسما بالنسبة للمصير القانوني

للعلاقة وغير حاسم في التشريعات والقوانين العربية، وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد قانون موحد واجب للتطبيق والحد من القوانين التي تنص علي مبدأ الإحتكار مثل قانون جمهورية "بيلاروس" الذي يري أن الملكية الفكرية هي الإحتكار المسموح به بموجب وصفات التشريع الوطني مما يحد من حرية الوصول إلي الإنجازات الحديثة في مجال العلوم والثقافة والفن، ولابد أن نأخذ بعين الإعتبار علاقة الملكية الفكرية عبر الإنترنت بالقوانين المنظمة في الدول المختلفة والاعتماد علي قدرة التنظيم الذاتي (3) للبيئة الرقمية (4)

تناولت دراسة "Alexander" 2020 فكرة الحفاظ علي حقوق الملكية الفكرية الوطنية أو الإقليمية عبر الإنترنت وذلك في اطار سياق التنظيم الذاتي من قبل كل من الوسطاء ومحركات البحث وخدمات الإعلان، كما فرقت الدراسة بين قواعد الملكية الفكرية للمحتوي المتاح عبر الإنترنت بدون قيود أو رسوم والمحتوي أو الخدمات المتاحة ايضا علي الإنترنت ولكن مع فرض قيود ورسوم عليها، علاوة علي التمييز بين ثلاث طبقات من حوكمة الملكية الفكرية علي الإنترنت استنادا إلي التراخيص العالمية لمكافحة الانتهاكات البسيطة لبروتوكول الإنترنت، وتعد هذة الدراسة من الدراسات النظرية التي ركزت في المقام الأول علي مجموعة من ممارسات حوكمة الملكية الفكرية علي الإنترنت والتي تنتج نطاقاتها الجغرافية المختلفة عن مزيج معقد من العوامل القانونية والتقنية والإقتصادية، وخلصت الدراسة إلي مجموعة من الاستنتاجات المفيدة بشأن قوانين الحماية الإلكترونية بشكل عام، وقانون الملكية الفكرية بشكل خاص ومنها:

التغلب علي التجزئة الإقليمية لقانون الملكية الفكرية إلا إذا كانت هذه الجهات الفاعلة مستعدة لتنفيذ حقوقها أو سيطرتها فيما يتعلق بالبنية التحتية للإنترنت بطريقة عابرة للحدود، كما تمكنت هذه الدراسة من القاء الضوء علي ثلاث طبقات من حوكمة الملكية الفكرية علي الإنترنت تتمثل في (الأول - المحتوي المتاح دون قيود أي امكانية الوصول إليها بطرف النظر عن المستخدم وأي وسيط دون الخضوع لقوانين الملكية الفكرية - الثاني - الذي يعكس عدم شرعية التعديات البسيطة علي الملكية الفكرية فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي ويشمل علي إلغاء أسماء النطاقات المسجلة من قبل المحتلين الإلكترونيين الذين ليس لديهم أي حقوق أو مصالح مشروعة فيما يتعلق باسم المجال، حجب المواقع التي لا تحتوي علي قدر كبير من المعلومات القانونية، المواقع الإلكترونية الخاصة بالأغراض الدعائية وقد يكون الغرض الأساسي منها التعدي مما يجعلها من أصعب الأشكال التي تخضع لقوانين الملكية الفكرية. (5)

أما دراسة "Wenjingwang" 2020.، عززت سياسات الملكية الفكرية بالتركيز علي التطور السريع لبعض الخدامات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتصميم نظام لتحليل المعلومات يتناسب مع امكانية حماية الملكية الفكرية الإلكترونية بالتطبيق علي انظمة المعلومات في الصين، حيث استخدمت الدراسة نظام (lot) لتحليل البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، والذي ساعد في

إجراء بحوث كمية بشأن سياسات الملكية الفكرية لتسهيل وإنشاء وتحليل ونشر حقوق الملكية الفكرية، كما أجرت هذة الدراسة مناقشات بشأن تطبيق أسلوب البيانات الضخمة استنادا إلي النظام السابق ومدي انعكاسة علي بحوث وسياسات الملكية الفكرية حتي يتمكن المستخدمون من الحصول علي المحتوي المرغوب دون المساس بحقوق الآخرين، وكل ما يتعلق ببراءات الاختراع والقوانين المنظمة لحق الحصول علي المعلومات، وأوصت الدراسة بضرورة تناول قضايا الملكية الفكرية بكل جوانبها والتركيز علي السياسات المنظمة للحصول علي المعلومات وتقديم المزيد من الإقتراحات لإدارة قضايا الملكية الفكرية الإلكترونية

ركزت دراسة "فقيه فتح الله" 2018 على آليات الحماية الجزائرية التى تقررها قوانين حماية الملكية الفكرية للمصنفات الإلكترونية فى بيئة الإنترنت وتمتد لتشمل المصنف الصحفى، ولذا تناولت الدراسة هذه الإشكالية من خلال عنصرين:

- **أولا:** مفهوم الملكية الفكرية والمصنفات فى البيئة الإلكترونية.
- **ثانيا:** النطاق القانونى للحماية الجزائرية للمصنفات الإلكترونية، وخلصت الدراسة إلى أن العمل الصحفى وخاصة المقال الصحفى تشملة حماية حقوق المؤلف مادام يعبر عن شخصية الصحفى ولهذا يمكن اعتبار المصنفات الرقمية مصدراً ذات قيمة كبيرة تعكس قيمتها الإقتصادية تشعل حدة المنافسة بين كبريات الشركات على الإستثمار فى هذا النوع من الإنتاج الفكرى مما يتطلب جانب من الحماية التقنية التى تعتمد على برامج وآليات خاصة لتحصين هذا الإنتاج (6).

وجاءت دراسه "خالدة هناء سيدهم" 2017 للتتناول "حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية فى بيئه الإنترنت" وذلك من خلال التساؤلات حول مدى القدره على حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية وعلى ما تتضمته المواقع التى قد تكون علامة تجارية أو اسما أو نموذجاً صناعياأو مادة إعلانية فنيه أو رسما أو صورة، وحاولت الدراسه التركيز على أبرز المسائل المتصله بأسماء مواقع الإنترنت والتشر الإلكترونى (محتوى المواقع) علاوه على صعوبات حمايه حقوق الملكية الفكريه للمصنفات الرقميه فى بيئة الإنترنت فى مختلف الدول العربية، وخلصت الدراسه أنه ليس هناك معيار موحد مطلق يمكن تطبيقه فى هذا المجال وتخضع المسأله برمتها للتقدير الشخصى من جانب الرقيب نفسه أى أنها مسألة أخلاقيه قبل كل شىء (7).

وفى بحث "لهشام محروس كمال الدين" حول حقوق الملكية الفكريه فى بيئه الإنترنت، حيث سعى فى هذه الورقة البحثيه إلى التركيز، على أن القوانين الحالية لحقوق الملكيه لم تعد قابله للتطبيق فى بيئة الإنترنت ويرجع ذلك إلى الفروض التاليه (حريه المستفدين من الإنترنت الطبيعة العالمية للإنترنت والتى تجعل من المستحيل التحكم فيما يبث من خلال القوانين التى غالبا ما تتسم بالطابع المحلى – السهوله المفرطه التى تساعد على إستنساخ المواد ومايقابلها من صعوبه تواجه محاولات

ضبط الأشكال المختلفه لعمليه الإستنساخ، وخلصت الورقه البحثيه إلى أن أحد الصعوبات التى تواجة تطبيق حقوق الملكيه الفكرية فى بيئه الإنترنت، مع العلم بأن التضارب بين القوانين لم كن مرتبطا بظهور الإنترنت فقد كان موجوداً فيما سبق ظهورها، إلاأن ظهور الإنترنت ساعدت على دفع هذا النوع من القضايا للأمام كما أدت إلى زيادة مساحه التضارب بين القوانين المتناقضة [8].

وفى دراسه "لحقاص صونية "حول حمايه الملكية الفكرية والأدبية والفنية فى البيئة الرقمية وخاصة فى ظل التشريع الجزائرى، عرضت الباحثه للمنظومة التشريعيه الجزائرية فى اطار حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وتوصلت إلى أن المشرع الجزائرى ليس بمعزل عن التطورات التكنولوجيه الحديثه على الرغم من المحاولات البطيئه من قبل المشرع الجزائرى لمواكبة هذا التطور الذى أثر إيجاباً وسلباً على حقوق المؤلف والتغيرات التى تحدث باستمرار فى العالم الرقمى، ولكن هذا لايعنى انه النص القانونى الجزائرى فى مثل هذا المجال مثالى، فهو يحتاج إلى اعاده النظر علاوه على إشراك جهات مختلفه لتوضيح بعض الأمور التقنيه لإيجاد الصيغ المناسبه والملائمه قانونيا لتضمنيها النص القانونى[9].

وقدم "حسام الدين كامل الأهوانى"، فى دراسه له حول حماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال الإنترنت، القواعد العامة التى تواجه بكفاءه المشكلات القانونيه التى تنشأ عن الإنترنت، ومعرفه كيفيه عمل الإنترنت الذى يلعب دوراً، رئيسيا فى التواصل إلى الحلول القانونيه الملائمه، واتضح من هذه الدراسه أن التقدم الضخم فى مجال المعلوماتيه لايجب أن يكون على حساب حق المؤلف، فلا يخفى الصله بين حق المؤلف وحقوق الإنسان، ولذا توصى الدراسه بضرورة أن يقف القانون إلى جانب التقدم، ويضع له الإطار الذى يكفل تحققه دونه المساس بحقوق الإنسان، علاوة على ضرورة تنظيم عقود ذات طابع دولى تواجه المشاكل الحالة لحقوق المؤلف حتى يعكس الوضع فى الدول المختلفه[10].

حاولت دراسة "سلامى اسعيدانى" تحليل ونقد التشريعات القانونيه الدوليه لحماية حقوق الملكيه الفكرية الإفتراضيه من خلال إجراء وصف تحليلى لموضوع التشريع الدولى والوطنى للملكية الفكرية فى العالم الإفتراضى، وأكد على أن حمايه الملكيه الفكريه أمر ضرورى علمياً وأخلاقياً ولكنه المشكله فى التشريعات المعروضه سواء دولياً أو إقليميا، ولذا يجب التعامل مع القضيه من خلال كسر حاجز التخلف التكنولوجى عن طريق تشجيع البحث العلمى وتفعيل دور الجامعات ومراكز البحوث علاوة على أنه على المشرع العربى استحداث نصوص قانونيه خاصه بالإعتداء على سير نظام المعالجة الألية ولا يكفى تجريم هذا الفعل كنتيجه للدخول أو البقاء غير المشروع [11]

كما سعت دراسة "أحمد عبد الله مصطفى" للتركيز على حقوق الملكية الفكرية والتأليف فى بيئة الإنترنت، للوقوف على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة له للتعرف على ما تحتويه من دلالات ومفاهيم ورصد أثر التكنولوجيا الحديثة على

تلك الحقوق فى ظل تنوع المصادر وطرق الوصول للمعلومات وكذلك تنوع وسائل النشر المختلفة التى لم تقتصر على الطرق التقليدية بل تخطى هذا وأصبح ما يعرف بالنشر الإلكترونى وعرفت بالملكية الفكرية الرقمية [12].

دراسة "بوحنية قوى" حول الملكية الفكرية فى ظل العولمة ومجتمع المعرفة [13]، تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، التى توكد على أنه فى ظل تنامى سياسات التشبيك المعلوماتى، وانتقال رءوس الأموال الفنية والأدبية، أصبحت المناداة قوية لدى الهيئات القانونية الوطنية والدولية لحماية حقوق الأفراد الفنية والفكرية والتى يتم تسميتها فى الأدبيات القانونية بحماية الملكية الفكرية ثم توسع النقاش أكثر للحديث عن تصنيف جديد للملكية الفكرية ونطاق تطبية هذه الحماية القانونية وايضا الحقوق المعنوية والمالية، بالإضافة إلى المصنفات المشمولة بالحماية، وأيضاً القيود الواردة على الحقوق المادية، ومدة الحماية، وما هى طبيعة الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها لضمان هذة الحقوق بشكل ردعى، ولكنه فى الوقت ذاته يستجيب لإفرازات ثورة الإنترنت، وخلصت الدراسة الى عدد من التوصيات التى توصى بها وهى، ضرورة إيجاد السبل الفعالة للتحول من مجرد الحماية من الانتهاك، إلى الإستثمار فى حقوق الملكية الفكرية، أى الإستثمار فى صناعة الإبداع فى ظل الإقتصاد المعرفى، ضرورة نشر الوعى بالملكية الفكرية وأهميتها خاصة أن هذا الموضوع ذو جوانب كثيرة تهم كافة المجتمع.

دراسة "صباح ياسين" حول دور وسائل الإعلام فى التوعية بمجال حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين[14]، تعد هذه الدراسة من الدراسات النظرية التى تستهدف القاء الضوء على موضوع الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين الذى أصبح فى السنوات الأخيرة مودعا لدى المشرع ومعلناً بصيغه قوانين نافذه وملزمة فى أغلب الأقطار العربية، وأن حماية المبدع والتشجيع على الابتكار والتجديد تضع الإعلام بكل ممكناته امام مسئولية تعزيز عملية التغيير وتقدم المجتمع، لذلك تعد هذه من الدراسات الوصفية التى ركزت على المحاور الآتية (قضية الابداع وإقصاء المبدعين – الإعلام وتعزيز ثقافة الحماية – بين الحق فى المعرفه والحق فى الملكية الفكرية – الإعلام ومواجهه التلوث)، وخلصت الدراسة إلى أن حماية الملكية الفكرية تتطلب حشداً متناسقاً فى الإجراءات بين المؤسسات الإعلامية والأكاديمية والمجتمع المدنى للنهوض بعمل مشترك يحيط بالموضوع من كل جوانبة وإنما مسئولية يجب أن ينهض بها الإعلام بكل وسائلة وممكناتة لانها قضية مبدئية متصلة فى جوهرها بدور الإعلام ومسئولياته المجتمعية ومعبرة عن جوهر مواثيق الشرف الإعلامية والقيم المهنية التى تسعى نحو ارساء وتطوير قيم الإبداع والإبتكار فى كل ميادين الحياة وحماية حقوق الانسان بشكل عام والحق فى حماية الملكية الفكرية بوجه خاص.

وفى **ندوة للملكية الفكرية عبر الإنترنت**، تمحورت حول تأثير حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت على التطورات السياسية والإقتصادية العالمية وتناولت موضوع الملكية الفكرية عبر الإنترنت من خلال عنصرين:

- **الأول:** اعتراف التشريع المعاصر للملكية الفكرية بمسألة الحوسبة والرقمية فى الوقت الذى فشل فية المشرع المقارن الدولى فى التوصل إلى حلول أكيدة ومنطقية للعديد من الموضوعات.
- **ثانياً:** مسألة النظر فى نظم الملكية الفكرية المادية المختلفة ومقارنه تلك النظم بذاتها ومحاولة استخدام منهجية اعادة التفسير هنا لاضفاء تحليل للرقمية على النظم القائمة من ناحية ومن ناحية أخرى النظر فى هيكلة التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية المادية وركزت الندوة أيضاً على تأثير منهجية حقوق الإنسان والدور السياسى للملكية الفكرية [15].

دراسة "James Bessen, Eric Maskin" حول الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت[16]، تستهدف هذه الدراسة التعرف على آليات الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت من حقوق النشر وسهوله التسجيل فى ظل إنخفاض تكاليف النشر على الشبكة ومجهولية المصدر لكثير من المواد المنشورة على الشبكة الأمر الذى عزز الدافع الأقوى لوجود حقوق للملكية الفكرية على شبكة الإنترنت، وهذه الحقوق تمتد لتشمل محتوى اضافى ووسائل إعلام جديده أو أشكال جديده للدخول على الشبكة وهذه الجهود يمكن اعتبارها فعلا جزء من تعزيز أقوى وحفظ لحق الملكية الفكرية، ولذلك تركز هذه الدراسة على أن الشبكة العالمية لديها السمات التى تجعل حق الملكية الفكرية فى حاجه لإعادة النظر فى آلياته على الإنترنت.

وتوصلت الدراسة إلى أن حقوق الملكية الفكرية يجب أن تكون محدودة لتحقيق التوازن الذى يمنع النسخ المباشر للنصوص ولكن يشجع المحاكاة والتقليد ذات القيمة، على أن يتم وصف سياسة الملكية الفكرية على أنها إعادة التوازن لحماية الحافز لخلق أفكار جديدة مقابل الفوائد المقدمة للمجتمع من وراء هذة الأفكار، وهذه التحليلات تؤكد على أن هذة السياسة فى حاجة للتوجية وليس لنشر الأفكار بشكل عام، والإنترنت بشكل خاص هو البيئه التفاعلية ووسيله للابتكار ومحاولة لفرض الحماية والرقابة لضمان حماية الملكية الفكرية.

دراسة "ALAN, story" حول حقوق الملكية الفكرية والإنترنت وحق النسخ[17]، تستهدف هذه الدراسة القاء الضوء على التوجيهات المنوط بها لتوضيح طبيعه العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت والتأثيرات المرتبطه بها، وانعكاسها على تناول القضايا الإجتماعية فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة، ومشاكل حقوق النسخ المرتبطه باستخدام الإنترنت واستخدام النسخ التقليدى، لذلك تأخذ هذه الدراسة شكل الرؤية النقدية ودراسة الحالة، كما تركز على التكوين الخاص بالحقوق الفكرية وملكيتها فى الدول النامية والمتقدمة، وطرحت الدراسة تساؤلا رئيسيا حول أهم التأثيرات الرئيسية الإيجابية والسلبية على كل من الإقتصاد والتطور الثقافى والإجتماعى للدول النامية التى تشرع القواعد والقوانين الدولية والقومية لحقوق النسخ مثل ميثاق برين، وهل إستخدام "نظم إدارة الحقوق" وهى حماية فريدة من نوعها لقواعد البيانات والتقنيات مثل منع التشفير للدول النامية لإحتمال تحسين

فرص الوصول عبر الإنترنت تتضمن الوصول للإستخدام العادل لأهمية المادة لتنميتهم، على سبيل المثال، المجلات العلمية والمعلومات الجينومية وبيانات الأرصاد الجوية والجيوفيزيائية ومادة تعليمية أخرى؟ وما ينبغى القيام به؟

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات المتعلقة بالقضايا الرئيسية الموجودة فى الأنظمة القومية والتشريع المنظم للنشر والنسخ فى الدول النامية والاطار العملى الدولى لقواعد الملكية الفكرية والإتفاقيات وإطار السياسة الرئيسى المتضمن السياسة التنافسية فى الدول النامية لظاهرة الملكية الفكرية.

**المحور الثاني: الدراسات الخاصة بنظرية تأثير الشخص الثالث ومواقع التواصل الإجتماعى.**

ركزت دراسة " Tengyue "2021 علي تناول تأثيرات خطابات الكراهية في برامج "TOK Tik علي طلاب الجامعات الصينية في إطار نظرية الشخص الثالث، وطبقت الدراسة من خلال تصميم استبيان إلكتروني علي عينة قوامها ٦٥٨ مشاركا من طلاب الجامعات في الصين، كما تسعي الدراسة إلي تحليل العبارات التي تحض علي الكراهية في برامج "TOK Tik، فيعتقد طلاب الجامعات الصينية أنهم لا يشاهدون خطاب الكراهية كثيرًا، نظرًا لأن الصين لم تحدد خطاب الكراهية، فقد يتأثر تواتر خطاب الكراهية على TikTok بإدراك طلاب الجامعات الصينية لخطاب الكراهية. والسبب في ذلك هو أن منصة TikTok لديها نظام رقابة صارم على خطاب الكراهية، من ناحية أخرى نظرًا لأن تأثير الإدراك الذاتي للمشاركين أكثر أهمية من تصور الآخرين، فقد لا يعتبر طلاب الجامعات الصينية خطاب الكراهية على أنه معلومات سلبية. ومع ذلك، تظهر النتائج أنه عند النظر في نظام الرقابة، يكون تأثير الشخص الثالث كبيرًا بينما تأثير الشخص الأول غير مدعوم ولا يزال البحث له أهمية عملية قد يساعد البحث المجتمع الصيني في حل مشكلة خطاب الكراهية على TikTok .

وخلصت النتائج إلي إن طلاب الجامعات الصينية يعتقدون أن خطابات الكراهية علي TIKTOK تؤثر علي أنفسهم بشكل أكبر من تأثير خطابات الكراهية علي الآخرين، وأشارت النتائج أيضاً أن الموقف من نظام الرقابة يتأثر بتأثير الشخص الأول وليس الثالث، ويعتقد طلاب الجامعات الصينية أن تصور الآخرين يؤثر علي موقفهم تجاه نظام الرقابة وأن هناك علاقة إيجابية بين الإدراك الذاتي وتصور الآخرين ولا يعتقد طلاب الجامعات الصينية أنهم يتأثرون بخطاب الكراهية ولن يؤثروا علي مواقفهم تجاه الرقابة بسبب تصورهم الذاتي [18]

كما ركزت دراسة Hong Choul Seong, 2020 علي اختبار أدوار التركيبات الثقافية (سواء الفردية أو الجماعية) وتجنب عدم اليقين في التنبو بالتأثير المفترض للأخبار المزيفة علي ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال نشر الأخبار الكاذبة حول الاحتباس الحراري علي نطاق واسع عبر الوسائل الإعلامية الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وذلك في اطار نظرية الشخص الثالث، فجاء

الهدف الاساسي لهذة الدراسة في اختبار البني الثقافية وتأثيرها علي تصورات الشخص الثالث، والإجراءات التصحيحية، واعتمد الباحث علي تجنيد مشاركين من دول ذات مستويات مختلفة من التركيبات الثقافية استنادا إلي القيم الثقافية المختلفه .

وتوصلت الدراسة إلي أن الفردية والجماعية أثرت في تأثيرات وسائل الإعلام المفترضة سواء علي الآخرين أو تأثير الشخص الثالث، وذلك من خلال التفاوت الذاتي في تأثير الوسائط المختلفة علاوة علي ذلك ساهم التأثير الإعلامي المفترض في الإجراءات الوقائية مثل دعم تنظيم الأخبار المزيفة والإجراءات التصحيحية مثل الاستعداد للتبرع بالمال، علاوة علي أن الجماعة تنبأت بشكل إيجابي بالرغبة في التبرع بالمال، بينما تنبأ تجنب عدم اليقين بدعم التنظيم، ووجدت الدراسة أن تصور الشخص الثالث للأخبار الكاذبة عن الاحتباس الحراري فكانت الفجوات بين تأثير الوسائط المفترضة علي الذات والآخرين اكثر وضوحا في عينات من الولايات المتحدة واسبانيا منها في عينات الهند وكوريا لاظهار اختلاف الثقافات علي ذلك، مما يعكس توسيع الفجوات بين تأثير الوسائط المفترض علي الذات والآخرين [19].

في حين هدفت دراسة KIM.JoonK, 2018 إلي إختبار التأثيرات المدركة للأخبار المفبركة علي المجموعات السياسية الأخري مقارنة بالتأثيرات التي تحدثها علي الذات والمجموعات السياسية المساندة لها، وحاولت الدراسة إلقاء الضوء علي تأثير الشخص الثالث علي بعض المواقف تجاه المعلومات الإعلامية الزائفة، وطبقت الدراسة علي عينة قوامها ١٢٩٩ مفردة من الأشخاص البالغين في الولايات المتحدة الامريكية والذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٤- ٤٨ سنه من خلال أسلوب المسح عبر الإنترنت، وخلصت الدراسة إلي أن الأفراد يميلون إلي اعتبار الأفراد أكثر قابلية للتأثير من الذات بالتأثيرات السياسية السلبية الناتجة من الأخبار الزائفة مما يدعم فرضية تعزيز الذات كأحد تفسيرات التي تعتمد عليها نظرية الشخص الثالث [20]

تناولت دراسة "إيمان السيد" 2019 مدي إدراك المراهقين الذين يمارسون الألعاب الإلكترونية لتأثيرات تلك الألعاب عليهم وعلي ذويهم وذلك في إطار نظرية تأثير الشخص الثالث، بالتركيز عل معدلات ودوافع التعرض، وطبقت الدراسة علي عينة قوامها ٤٠٠ مفردة من طلاب المراحل الإعدادية والثانوية بالمدارس المختلفة وخاصة ممن يمارسون الألعاب الإلكترونية، وأكدت الدراسة علي وعي المراهقين بتأثيرات الألعاب الإلكترونية عليهم وعلي ذويهم، علاوة علي أنهم يرون أن التأثيرات السلبية لتلك الألعاب يقع بشكل أكبر علي الآخرين من أصدقائهم وهذا ما يؤكد عليه الفرض الإدراكي للنظرية[21].

في حين ركزت "ريهام علي نوير" 2018، علي التعرف علي مدي استخدام الشباب الجامعي المصري لمواقع التواصل الإجتماعي، والتعرف علي الأسباب التي تدفع الشباب لاستخدام هذه المواقع واتجاهاتهم نحو المخاطر الأمنية الناتجة عن التعرض لهذة المواقع وكذلك التعرف علي تلك التأثيرات علي ذويهم وعلي الآخرين، وطبقت الدراسة

علي عينة قوامها ٤٠٠ مفردة من شباب الجامعات، واعتمدت علي الاستبيان لجمع البيانات، وخلصت الدراسة إلي أن معظم أفراد العينة تري أن شبكة التواصل الإجتماعي مهمة ولا يمكن الإستغناء عنها وأن أكثر من نصف العينة يثقون بدرجة متوسطة في الأخبار والمعلومات المنشورة علي مواقع التواصل الإجتماعي، ويعتقد معظم أفراد العينة أن مواقع التواصل الإجتماعي تشكل خطورة علي الأمن القومي وهذه المخاطر تتعلق بنشر الفكر الإرهابي وإشاعة الفوضي ونشر الشائعات [22].

سعت دراسه "رضا عبد الواجد أمين" 2017 للتعرف على التأثيرات الإجتماعية للمواقع الإباحية، من خلال الكشف عن العلاقه بين مخاطر تصفح المضمون الإباحى على الويب ومدى إدراك الشباب لتأثيراتها على الحياه الإجتماعية، وذلك من خلال محاوله معرفه الأضرار الناجمة عن تعرض الشباب لمثل هذه المواقع ومدى إدارتهم للمخاطر الإجتماعيه لهذا التعرض، وخلصت الدراسه إلى أن غالبيه الشباب الخليجى يدركون أن التعرض للمحتوى الإباحى على شبكه الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعى له مخاطر على العلاقات الإجتماعيه السوية مع أفراد الأسرة بالإضافه إلى مخاطر تتعلق بالنظره العامه للمجتمع، وأوصت الدراسه بضروره حث المؤسسات الإعلامية فى العالم العربى والإسلامى بشكل عام والخليجى بشكل خاص على إنتاج المواد التى توجد لدى الشباب للتوعية بمخاطر المواقع الإباحية [23].

وفى دراسة "السقا" للتعرف على إدراك الشباب الخليجى لمخاطر وسائل التواصل الإجتماعى وذلك من خلال الإعتماد على نظرية تأثير الشخص الثالث وقراءتها التى اهتمت لقياس تأثيرات وسائل التواصل الإجتماعى، وتوصلت النتائج إلى دعم الفرض الإدراكى لنظرية تأثير الشخص الثالث بأنه الأخرين يتأثرون بدرجه أكبر وبسهوله عن الذات وأن وسائل التواصل الغجتماعى ومضامينها لها تأثير أكبر على الأخرين[24].

فى حين أن دراسة " Valaries Jennifer t- makana" قدمت إختبار لنظرية تأثير الشخص الثالث عبر الأخبار والموضوعات المنشورة على مواقع "الفيس بوك" ومدى انعكاسها وتأثيرها على الذات مقارنه بالآخرين واذا تم قراءتها من خلال الصفحة الشخصية للمستخدم عن قراءتها على شبكة الإنترنت، وتوصلت الدراسه لضرورة تأيبد الفرض الإدراكى الذى يعكس تأثير الأخبار المنشورة على الصفحة الشخصية أكثر تأثيراً على الآخرين من على الذات [25].

ومن جانب آخر ركزت دراسة "Aliya- Anika" على معرفه أثر التعرض للمواد الترفيهية الإلكترونيه فى السياق المحلى والأجنبى فى تأثير الشخص الثالث من خلال تطوير استبيان للتعرف على اتجاهات الشباب والمراهقين فى كل من الهند وباكستان نحو تأثير التعرض لرسائل التسليه والترفيه عليهم، وخلصت النتائج أن الباكستانيين يعتقدون بأن أصدقاءهم من الهند يتأثرون من الرسائل الإعلاميه

السلبيه أكبر من تأثيرها عليهم علاوة على العلاقة بين المتغيرات الديموجرافيه مثل (النوع – التعليم – السن) وتأثير الشخص الثالث [26].

فى تقرير "Press Journal" حول تأثير الصورة الإعلامية في تشكيل مواقف وسلوكيات الصحة الجنسية للطلاب الجامعيين من خلال استخدام الأنترنت في إطار نظرية الشخص الثالث، حيث سعت الدراسة للتعرف علي دور وسائل الإعلام وخاصة استخدام الإنترنت والتأثيرات التي تحدثها صور وسائل الإعلام علي تشكيل مواقف وسلوكيات الشباب الجامعي في مدينة أوسوجيو، والكشف عن التوقعات المعيارية للشباب في مرحلة النمو الحرجة كمصدر قلق للصحة العامة في إطار نظرية الشخص الثالث، وخلصت الدراسة أن للإنترنت تأثيراً سلبياً علي السلوك الجنسي للشباب علي الرغم من سهولة الوصول للمواد الجنسية أو الأفلام الإباحية عبر الإنترنت كان مقبولاً لدي البعض من المستجيبين البالغين، علاوة علي أن التعرض غير المنضبط لوسائل الإعلام والإنترنت يمكن أن يؤثر سلباً علي الأنماط والسلوكيات الجنسية للشباب [27].

وركزت دراسة "دينا عمر فرحات مرعي"، علي ضرورة التعرف علي العلاقة بين تعرض المراهقين لمواقع التسلية والترفيه علي شبكة الإنترنت سلوكهم الإتصالي من خلال توصيف وتحليل أنماط تعرض المراهقين للمحتوي الإباحي بمواقع التسلية والترفيه وإدراكهم لتأثيراتها علي سلوكهم الإتصالي في ضوء نظرية تأثير الشخص الثالث، كما اهتمت الدراسة بالتعرف علي الأنماط الرقابية المتبعة من قبل الأسرة ومدي إدراكهم للتأثيرات السلبية الناجمة عن التعرض للمحتويات الإباحية لشبكة الإنترنت علي أبنائهم المراهقين مقارنة بالآخرين.

وسعت دراسة "همت حسن عبدالمجيد" للتعرف علي كيفية إدراك الشباب الخليجي لمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي في إطار نظرية تأثير الشخص الثالث، من خلال التعرف علي العلاقة بين استخدام الشباب الخليجي لوسائل التواصل الإجتماعي وإدراكهم للمخاطر الناشئة عن ذلك المتمثلة في إكتساب صفات غير حميدة أو ممارسة سلوكيات مغايلة للقيم والأخلاقيات الخاصة بالمجتمع مثل فقدان الخصوصية وعدم المحافظة علي المعلومات وتعرضهم لجرائم سرقة الهوية والتشهير مقارنة بمستوي إدراكهم لتأثير لما علي الآخرين ومعرفة تأثير هذا الاستخدام علي إدراك تأثير الشخص الثالث [28].

وفى دراسة "Jae W. Shim, Bryant M. Paul" حول تأثير الشخص الثالث وتدعيم فرض رقابة علي المواد الإباحية الموجودة علي شبكة الإنترنت، تسعي الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:- أولها اختبار المكون الإدراكي لنظرية تأثير الشخص الثالث حول مضمون المواد الإباحية علي شبكة الإنترنت، والهدف الثاني هو التعرف علي مدي تأثير المواد الجنسية بالأفلام الإباحية علي شبكة الإنترنت علي الذات وعلي الآخرين والتعرف علي أسباب تأييد الأشخاص لفرض رقابة علي المواد الإباحية علي شبكة الإنترنت، وقد تم استخدام منهج المسح عن طريق إرسال

استمارات استبيان عبر الإنترنت إلي مجموعة من الأشخاص بالولايات المتحدة، ومن قام بملئ الاستمارات بلغوا 321 مبحوثاً (150 ذكر و171 أنثي) متوسط عمرهم 20 عاماً، وقد توصلت الدراسة إلي الآتى، تأييد الفرض الإدراكي للنظرية، بأن المواد الإباحية علي الإنترنت لها تأثير أكبر علي الآخرين، كما أن الإناث تؤيد فرض الرقابة أكثر من الذكور كما أنه لم تؤيد الدراسة المكون السلوكي لنظرية الشخص الثالث وهو فرض الرقابة علي المواد الإباحية علي شبكة الإنترنت ولكن يوجد تأييد عام لفرض رقابة علي المواد الإباحية نتيجة إتجاهاتهم المسبقة نحو المضامين الجنسية علي شبكة الإنترنت، فالأشخاص الذين ينافسون من هذه المواد يؤيدون فرض الرقابة أكثر منه محبي هذه المواد[29].

**التعليق على الدراسات السابقة:**

من خلال العرض السابق لأبرز الدراسات الوثيقة الصلة بموضوع الدراسة، يمكننا أن نستخلص مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات نجملها على النحو التالي:

- خلصت معظم الدراسات السابقة إلى أن الواقع الإعلامى العربى يشهد خروجا على مفاهيم الملكية الفكرية وتجاهلا ملموسا لها، ولقضايا الانتحال الصحفى والإعلامى فى ظل البطء الواضح فى التجاوب مع المعايير الدولية لحماية حقوق المبدعين والصحفيين خاصة فيما يتعلق بالبيئة الرقمية
- لم تهتم معظم الدراسات السابقة بدراسة مستويات الوعى لدى الإعلاميين والقائمين بالإتصال بمعايير وضوابط الملكية الفكرية بشكل عام وفى البيئة الرقمية بشكل خاص، والأسلوب المهنى الإحترافى فى التعامل مع الإبداع الفكرى للآخرين، خاصة وأن جانبا كبيرا من انتهاكات حقوق الملكية الفكرية إنما يرجع إلى عدم وعى القائم بالإتصال بالتشريعات والضوابط التى تحكم استخدام المواد الإعلامية التى ينتجها الأفراد أو المؤسسات الإعلامية الأخرى، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى، وتتعاظم إشكالية غياب الوعى بحقوق الملكية الفكرية فى البلدان النامية.
- أشارت بعض الدراسات على أن المواقع الإلكترونية تنطوى على العديد من السمات التى تدعم عدم التزامها بضوابط الملكية الفكرية، مثل غياب الرقابة على المواقع الإلكترونية على الشبكة العالمية للمعلومات، غياب الوعى لدى مستخدمى شبكة الإنترنت وبخاصة الشباب بحقوق الملكية الفكرية وخطورة السطو والقرصنة.
- أن غالبية الدراسات التى تناولت تأثير الشخص الثالث قد تعرضت لرسائل سلبية مثل الإعلانات السياسية السلبية والمواد الإباحية ولهذا السبب تعد هذه النظرية ملائمة لدراسة قضية الانتحال الفكرى والقرصنة والسطو على الأعمال الإعلامية والإبداعية.

**الاطار النظرى للدراسه:**

تعتمد الدراسة فى اطارها النظرى على نظرية تأثرية الآخرين (الشخص الثالث) حيث اعتمدت الدراسة الحالية على توظيف نظرية تأثير الشخص الثالث، فاختلف الباحثون حول استخدام مصطلح تأثير الشخص الثالث فالبعض يفضل استخدام الترجمة الحرفية، والبعض الآخر يرى أن المصطلح الأوضح والأدق هو "تأثرية الآخرين" فى حين يذهب فريق ثالث إلى استخدام "قابلية الآخرين للتأثير" أو حساسية الآخرين للتاثير "ويطلق عليها فريق رابع نظرية خضوع الآخرين لوسائل الإعلام، ونظرا لعدم الاستقرار على المصطلحات البديلة، التزمت الباحثة بالمصطلح الشائع الاستخدام "تأثير الشخص الثالث" كما هو مثبت فى عنوان الدراسه، وركزت على توضيح مصطلح الذات والآخر ومناقشة أسس النظرية ومدى توافره.

**التعريف بنظرية الشخص الثالث:**

تعد هذة النظرية من النظريات الحديثة نسبيا والتى تسعى إلى تقديم تفسيرا علميا للآثار السلبية الناتجة عن التعرض لبعض أنواع المحتوى الإعلامى مثل (المضامين الإباحية) والمضامين الغير مرغوب فيها والتى تدفع الأفراد إلى التحدث عن الآخرين وعما يلحق بهما من ضرر دون الحديث عن الذات لأسباب متعددة (30).

تعود جذور نظرية تأثير الشخص الثالث إلى عالم الإجتماع الألمانى "فيليب دافيسون" وذلك من خلال تسجيل مجموعه من الملاحظات والتجارب التى دفعتة إلى وضع نظريته، وعرف "دافيسون "تأثير الشخص الثالث، (بأنه ما يحدث عندما يدرك الفرد أن محتوى الرسائل الإعلامية له تأثير قوى على الأفراد الآخرين بدرجة أكبر من تأثيرها على الذات) وبالتالى فإن هذا يؤدى إلى سلوك لاحق مبنى على هذا التصور، حيث يفترض "دافيسون" أن أفراد الجمهور يدركون أن التأثير الأعظم للرسائل الإعلامية لا يقع عليهم أنفسهم "الشخص الأول" ولا على أقرانهم الذين يشبهونهم، "الشخص الثانى" وإنما يقع على الآخرين الأبعد من حيث المسافة الإجتماعية أو الذين يختلفون عنهم "الشخص الثالث"(31)

**الأصول التى يرتكز عليها تأثير الشخص الثالث:**

هناك بعض العوامل التى تكمن وراء التباين فى التأثير المدرك للرسائل الإعلامية على الذات والآخرين وقد أشارت دراسات الشخص الثالث إلى أن هذا التباين يرتكز على عاملين أساسين هما: (32)

**التقليل من قيمة تأثيرات الرسائل الإعلامية على الذات:**

والتقليل من قيمة تأثيرات الرسائل الإعلامية على الذات ينبعث من عدة أصول، الأول تم افتراضه بواسطة "برلوف" وهو إدراكى فى طبيعته حيث أنه من الممكن أن يدفع الفرد إدراكه وتفكيره إلى أن يدعى أنه يتأثر بالمحتوى الإعلامى حتى ولو كان قد تأثر فى الواقع، والثانى تم افتراضه بواسطة عدد من الباحثين وهو تحفيزى حيث أن الفرد قد يقوم بإصدار أحكام تخدم الذات من أجل الإحتفاظ بقيمته الذاتية وتقديره لذاته ولتعزيز صورتة الإيجابية عن الذات من خلال رؤية ذاته على

أنه أكثر ذكاء وأفضل من الاخرين وبالتالى فإن الأفراد يعتبرون أنفسهم أقل عرضة للتأثيرات غير المرغوبة المتضمنة فى الرسائل الإعلامية.

**المبالغه فى تقدير تأثيرات الرسائل الإعلامية على الآخرين:**

هناك عوامل تحفيزية تؤدى إلى الإفراط فى تقدير تأثيرات الرسائل الإعلامية على الآخرين، على الأقل للدرجة التى تجعلنا نصنع حكما سلبيا عن الآخرين وذلك بهدف تعزيز صورة الفرد الذاتية، واقترح "برلوف" تفسيرا إدركيا للمبالغة فى تقدير التأثيرات الإعلامية على الآخرين مؤكدا على أن الأفراد لديهم نماذج معرفية تتضمن عددا من المعتقدات عن وسائل الإعلام المختلفة وعن المشاهدين والتى من الممكن أن تشتمل على الاعتقاد بأن الرسائل الإعلامية غالبا ما تكون مقنعة ومغرية وأن وسائل الإعلام مناورة وأن المشاهدين بصفة عامة مخدوعون وعرضة للتلاعب بأفكارهم علاوة على امكانية التاثير فيهم.

**فروض النظرية**(33)**:**

يتمثل الفرض الرئيسى لنظرية تأثير الشخص الثالث الذى صاغه دافيسون فى أن الأشخاص يميلون إلى المبالغة فى تقدير تأثير وسائل الإعلام على اتجاهات وسلوكيات الأخرين، ويعتقدون أن التاثير الأكبر يكون على الأشخاص الأخرين وليس على الشخصى الأول أو على الشخص الثانى ونتيجة لهذا الاعتقاد يميل الأفراد الى تأييد فرض الرقابة على وسائل الإعلام لحماية الآخرين من التاثيرات الضارة.

**وتنطوى نظرية تأثير الشخص الثالث على مكونين أساسين:**

- **أولا: المكون الإدراكى:** ويتعلق هذا المكون بتصنيف الفرد لتأثيرات وسائل الإعلام على نوعين:
  - **تاثيرات طفيفة:** قد يكون، هو عرضة لها، فضلا عن أمثالها فى ذات المكانة والتعليم والثقافة أو المهنة أحيانا.
  - **تأثيرات فعالة ومتعاظمة:** يخضع لها باقى افراد الجمهور الذين يفتقدون إلى القدرة على تقييم أداء وسائل الإعلام واتخاذ ميكانزمات دفاعية لمقاومة تأثيراتها المختلفة معرفية ووجدانية وسلوكية.
- **ثانيا: المكون السلوكى**: يرتبط هذا المكون ارتباطا وثيقا بالرغبة فى ممارسة رقابه ما على وسائل الإعلام أو ضبط محتوى وايقاع رسائلها التى تهدد المجتمع أو تجعله عرضة للأنهيار الأخلاقى والثقافى.

**وتقوم نظرية الشخص الثالث على افتراضين أساسين:**

**الفرض الإدراكى**(34)**:**

ويرى أن الأفراد يميلون الى تعظيم قدر التأثيرات التى تحدثها وسائل الإعلام فى مواقف وسلوكيات الآخرين.

**ويمكن صياغة الفرض الإدراكى على النحو التالى:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى مستوى إدراك أفراد الجمهور لتأثيرات وسائل الإعلام على أنفسهم من ناحية وعلى الآخرين من ناحية أخرى بحيث ينسب الأفراد تأثير أعظم لوسائل الإعلام على الآخرين مقارنة بتأثيرها على أنفسهم.

وقد أكد برلوف على أن خمس عشرة دراسة على الأقل من ست عشرة من الدراسات التى أجريت على نظرية تأثير الشخص الثالث قد دعمت الفرض الإدراكى وأن غالبية هذة الدراسات قد أجريت على تصورات الأفراد للتأثيرات الضارة للمحتوى الاعلامى مثل المواد الإباحية والعنف فى وسائل الإعلام والتى تعتبر مضامين غير مرغوبة اجتماعيا.

**الفرض السلوكى:**

ويرى أن التفكير فى الآخرين على أنهم أكثر تأثيرا بالرسائل الإعلامية وأنهم يتأثرون بدرجة أكبر من الذات سوف يؤثر على سلوك الأفراد الذين يتوقعون حدوث رد فعل من قبل الأخرين، ويتنبأ بأن التفكير فى الآخرين على أنهم أكثر عرضة للخطر يدعم الرأى القائل بفرض رقابة وقيود على وسائل الإعلام.

فقد أشار دافيسون إلى أن إدراك تأثير الشخص الثالث يلعب دوراً فى إتخاذ الأفراد قرارات بمراقبة وتنظيم التعرض للمحتوى الإعلامى على افتراض أن الآخرين أكثر عرضة للتأثيرات الضارة من أنفسهم.

**قياس فرضية تأثير الشخص الثالث:**

قياس هذه الفرضية تستلزم نوعين مختلفين من الأسئلة، التركيز على تصورات تأثير الإعلام من ناحية ومن ناحية أخرى تصورات تأثير الإعلام على الآخرين ولقد تم إختبار هذه الفرضية بوسائل عديدة، وبالبحث اكتشف تقديرات مختلفة لتأثير وسائل الإعلام على رأى شخص واحد.

والطريقة النموذجية لقياس تأثير شخص ثالث هى التغيير وطرح أسئلة عن تأثير وسائل الإعلام على شخص ما وربما تقاس بمعيار (لايكرت) من خمس نقاط من حيث الإختلاف إلى الإتفاق ودرجاته وقوته، والسؤال يعاد صياغته ليعكس تأثير وسائل الإعلام على الآخرين سواء كانت معرفة بإختلاف المستويات عبر الحالة الإجتماعية مثل: (مجموعة المقارنة الواحدة) وهذه الدرجات ربما يتم دراستها ومقارنتها من أجل التعرف على الإختلافات الجذرية بين التأثير على شخص والتأثير على الآخرين، وعند دراسة الإختلاف الإجتماعى فإن درجات هذا الإختلاف ربما يتم حسابها بين كونها مؤثرة على شخص واحد أو مؤثرة على مجموعات مختلفة من الأشخاص أو بمفهوم آخر على الآخرين، وعبر فحص ومقارنة هذه الإختلافات ودرجاتها كونها تقوم بالتعرف على إذا كانت هذه الإختلافات الأكبر التى تزيد من درجة الإستجابة [35].

**مراحل حدوث تأثير الشخص الثالث:**

- يميل الأفراد إلى الاعتقاد بأن لديهم معلومات غير متوافرة لدى الآخرين، اعتقادا منهم بأن الآخرين ليست لديهم المعلومات الكافية التى يملكوها، بما يجعل تأثير الرسائل الإعلامية أكبر.
- يرى الأفراد أن الرسائل الإعلامية تكون منحازة ضد آرائهم واتجاهاتهم وبالتالى قد تؤثر بشكل سلبى على قراراتهم نتيجة لتحيز هذه الوسائل لوجهة نظر معينة، حيث يرى هؤلاء الأفراد أنه من أجل تغطية متوازنه يجب أن تعرض وسائل الإعلام وجهة النظر المتوازنة فى عرض القضايا بعيدا عن أى تحيز.
- يحدث تأثير الشخص الثالث نتيجة لما يسمى بالتعزيز الذاتى ويحدث ذلك عندما يشعر الأفراد بأن الرسائل الإعلامية غير مناسبه بالنسبه لهم وبالتالى يكون غير مقتنعا بما يملكة من آراء واتجاهات.
- يمتلك الآخرون فهما محدودا من الأفكار والعمليات الإدراكية ومن ثم فهم أقل تأثرا برسائل وسائل الإعلام وخاصة الرسائل السلبية من وسائل الإعلام القوية ومن ثم فإن الجماعات المرجعية التى ينتمون إليها أكبر تأثيرا من وسائل الإعلام.[36]

**علاقة الدراسة الحالية بنظرية تأثير الشخص الثالث:**

تؤكد نظرية تأثير الشخص الثالث على أن أفراد الجمهور يميلون إلى تعظيم قدر التأثيرات التى تحدثها وسائل الإعلام فى مواقف وسلوكيات الآخرين وفى نفس الوقت التهوين من قدر هذه التأثيرات على الذات وخاصه فيما يتعلق بالرسائل الإعلامية ذات المضمون السلبى وبناءً على ذلك يتكون لديهم ميل لفرض رقابة على المحتوى السلبى المقدم من خلال وسائل الإعلام لحماية الآخرين المعرضين للخطر.

وقد استفادت الدراسه الحاليه من نظرية الشخص الثالث حيث سعت إلى التعرف على مدى وعى وثقافة القائمين بالإتصال فى البوابات الإلكترونية بمفهوم الملكية الفكرية وأبعادها وتصوراتهم للانتهاكات الآخرين للملكية الفكرية الخاصة بالبوابات الصحفية الإلكترونية وهو ما يمثل الفرض الإدراكى لنظرية تأثير الشخص الثالث، كما سعت الدراسة الحالية إلى التعرف على العلاقة بين التحيز الإدراكى وتاييد وجود ضوابط وقيود تشريعية لحماية الملكية الفكرية فى بيئة العمل الإلكترونى وهو ما يمثل الفرض السلوكى لنظرية تأثير الشخص الثالث.

**الاجراءات المنهجية للدراسة:**

**نوع الدراسة ومنهجها:**

تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات المسحية الوصفية، التى تستهدف وصف وتحليل مدى رؤية القائمين بالاتصال بالبوابات الإلكترونية لإنتهاكات الملكية الفكرية، كما أنها تنتمى إلى نوعية الدراسات المسحية التى تضيف إلى عملية الرصد

والتوصيف وعملية التفسير من خلال إختبار العلاقات المتبادلة بين المتغيرات المختلفة للدراسة.

**منهج الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسه على:

- **منهج المسح الإعلامى:** تعتمد الدراسة على منهج المسح الإعلامى بهدف مسح وتحليل رؤية القائمين بالإتصال بالبوابات الإلكترونية لإنتهاكات الملكية الفكرية فى إطار نموذج تآثرية الآخرين.
- **الأسلوب المقارن:** حيث تستعين الدراسة بهذا الأسلوب للمقارنة بين التوجهات الفكرية المختلفة لعينة الدراسة وعلاقتها بكل من (الوعى والمعرفة بمفهوم الملكية الفكرية وأبعادها، آليات الكشف عن الإختلاس الصحفى عبر الإنترنت، امكانية تفعيل برامج الكشف عن السرقات الفكرية عبر الإنترنت، أشكال التعدى على الملكية الفكرية

**مجتمع الدراسة والعينة :**

يتمثل مجتمع الدراسة فى الجهات المعنية بموضوع الملكية الفكرية الرقمية لسحب العينة، جاءت على النحو التالى فى (الجمعيات الأهلية – منظمات وهيئات ثقافية – مثل الجمعية المصرية لقانون الإنترنت – اتحاد كتاب الإنترنت العرب – حقوق الكتاب والمؤلفين والمبدعين على الشبكة الدولية).

مستخدمى الإنترنت والقائمين بالإتصال فى البوابات الصحفية الإلكترونية المعنين بقضايا الملكية الفكرية من الصحفيين والمدونيين ورؤساء تحرير المواقع الإلكترونية وأساتذة الجامعة فى مجال الإعلام والقانون، وخبراء فى مجال الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات - آمن المعلومات –مكافحة الجرائم الإلكترونية – متخصصين فى البرمجيات والتكنولوجيا.

**عينة الدراسة:**

تتمثل عينة الدراسة فى عينه قوامها 100 مفردة من مستخدمى الإنترنت موزعة كالأتى (25 مفردة من القائمين بالاتصال في الصحف الإلكترونية – 25 مفردة من المدونين وأصحاب الأعمال الأدبية الخاضعة للنشر الإلكترونى – 25 مفردة من أساتذة الجامعة فى التخصصات المختلفة وخاصة الإعلام والقانون- 25 متخصصين فى البرمجيات والتكنولوجيا).

**أدوات جمع البيانات:**

**استمارة الاستبيان:**

تم اعداد استمارة استبيان تشمل على مجموعة من المحاور والتساؤلات التى تغطى أهداف ومتغيرات الدراسة وتسعى لإختبار فروض الدراسة فى تأثرية الشخص الثالث، بهدف جمع معلومات عن آراء القائم بالاتصال حول الانتهاكات الملكية الفكرية والتشريعات والقوانين التي تحكم بيئة العمل الإلكترونى.

**مقياس الثبات والصدق:**

**صدق وثبات الاستبيان:**

المقصود بالصدق صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياسة وبالتالى إرتفاع مستوى الثقة فيما يتوصل إلى تعميم ويتم التحقق من وجود الصدق عن طريق الاستعانة بمجموعة من المحكمين[37] والخبراء الذين يفحصون الأداة لتقدير مدى صلاحيتها والتعرف على مدى تغطيتها لجوانب الظاهرة المبحوثة والذين أبدوا عدداً من الملاحظات قامت الباحثة بمراعاتها عند إجراء الدراسة، وعرض الاستمارة في صورتها الأولية علي مجموعة من الأساتذة والخبراء الأكاديمين المختصين في مجال الإعلام لتحديد مدي دقتها ومناسبتها وصلاحيتها لقياس متغيرات الدراسة ومدي انتماء العناصر لكل محور وحذف ما يرون عدم مناسبته للاستبيان ولقياس الثبات استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات إجابات عينة استطلاعية من (20مفردة) على محاور الاستبيان وكانت الدرجة الكلية للثبات 92% وهى درجة عالية من الثبات.

**المفاهيم الإصطلاحية والإجرائية وفئات التعريف للدراسة:**

**الملكية الفكرية الإلكترونية** :

تعرف الملكية الفكرية الإلكترونية على أنها مجموعة الحقوق المادية والمعنوية المقررة للإبتكار والإبداع الذهنى الأدبى أو الفنى أو العلمى المفرغ فى قالب ذى حيز مادى كان أو إلكترونى وبإستخدام الوسائل الإلكترونية [38].

**نموذج تأثرية الآخرين :**

يتمثل هذا النموذج فى أن الأفراد يميلون إلى الإعتقاد بأن الآخرين يتأثرون بالرسائل أو الصور بشكل أكبر منهم أنفسهم وهذة الظاهرة نتيجة احتياجنا لتعزيز مشاعرنا بقيمة الذات وهو الأمر الذى يتم تحقيقه من خلال التفكير فى أننا نتمتع بقدرة على السيطرة على أفعالنا أكثر من الآخرين، بمعنى عندما تكون الرسالة الإعلامية إيجابية فإن الأفراد يميلون إلى الإعتقاد بأنهم أكثر تأثرا من الآخرين .[39]

**مقاييس الدراسة:**

تم وضع بعض المقاييس لدراسة المتغيرات وهى:

**1- مقياس معدلات الإدراك**

**جدول رقم (1)**

**معدلات إدراك القائمين بالإتصال لأدوار الجمعيات والهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الملكية الفكرية ومعدلات إدراك الآخرين لها**

| معدلات الإدراك على أنفسهم | ك | % | معدلات الإدراك على الآخرين | ك | % |
|---|---|---|---|---|---|
| منخفض 12 – 27 | 19 | %19 | منخفض 12 – 27 | 18 | %18 |
| متوسط 28 – 43 | 56 | %56 | متوسط 28 – 43 | 23 | %23 |
| مرتفع 44 – 60 | 25 | %25 | مرتفع 44 – 60 | 59 | %59 |
| **إجمالى** | **100** | **%100** | **إجمالى** | **100** | **%100** |

تم قياس معدلات إدراك القائمين بالإتصال لأدوار ومهام الهيئات والجهات المعنية بالدفاع عن حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت وإدراك الآخرين لها وذلك من خلال طرح عبارات متنوعة باستخدام مقياس اتجاهات خماسى (أوافق بشدة – أوافق – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة) ويجمع درجات المقياس تم تقسيمها إلى ثلاث فئات كما يظهرها الجدول السابق.

**2- مقياس إدراك أفراد العينة للصعوبات التى تواجه الإعلام الإلكترونى لحماية حقوق الملكية الفكرية**

**جدول رقم (2)**

**إدراك أفراد العينة للصعوبات التى تواجه الإعلام الإلكتروني لحماية حقوق الملكية الفكرية ومعدلات إدراك الآخرين لها**

| إدراك أفراد العينة للصعوبات والمعوقات | ك | % | إدراك الآخرين لها | ك | % |
|---|---|---|---|---|---|
| منخفض 5 – 6 | 5 | %5 | منخفض 5 – 6 | 5 | %5 |
| متوسط 7 – 8 | 6 | %6 | متوسط 7 – 8 | 5 | %5 |
| مرتفع 9 – 10 | 89 | %89 | مرتفع 9 – 10 | 90 | %90 |
| **إجمالى** | **100** | **%100** | **إجمالى** | **100** | **%100** |

تم قياس معدل إدراك أفراد العينة للصعوبات التى تواجه الإعلام الإلكترونى لمحاولة حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال طرح عبارات متنوعة باستخدام عبارات (أوافق – لا أوافق) وكذلك معدلات إدراك الآخرين لها وتراوحت درجات المقياس ما بين (5 درجات الحد الأدنى – 10 درجات الحد الأقصى) وتم تقسيمها لثلاث فئات كما يظهرها الجدول السابق.

**3- مقياس إدراك القائمين بالإتصال للأدوار المفترضة للإعلام الإلكترونى للتوعية بحقوق الملكية الفكرية ومعدلات إدراك الآخرين لها**

**جدول رقم (3)**

**إدراك القائمين بالإتصال للأدوار الإعلام الإلكترونى للتوعية بحقوق الملكية الفكرية وإدراك الآخرين لها**

| معدلات الإدراك | ك | % | معدلات الإدراك | ك | % |
|---|---|---|---|---|---|
| منخفض 6 – 13 | 1 | %1 | منخفض 6 – 13 | 6 | %6 |
| متوسط 14 – 21 | 9 | %9 | متوسط 14 – 21 | 19 | %19 |
| مرتفع 22 – 30 | 90 | %90 | مرتفع 22 – 30 | 75 | %75 |
| **إجمالى** | **100** | **%100** | **إجمالى** | **100** | **%100** |

تم قياس معدلات إدراك القائمين بالإتصال للأدوار المفترضة للإعلام الإلكترونى للقيام بها من أجل التوعية بثقافة الملكية الفكرية وكذلك معدلات إدراك الأخرين لها من خلال مجموعة من العبارات تقيس ذلك والإعتماد على مقياس اتجاهات خماسى (أوافق بشدة – أوافق – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة) وبجمع درجات المقياس تراوحت ما بين الحد الأدنى "6 درجات" والحد الأقصى "30 درجة" وتم تقسيمها إلى ثلاث فئات كما يظهرها الجدول السابق.

**المعالجة الاحصائية المستخدمة :-**

تم التعامل مع بيانات الدراسة من خلال استخدام برامج للمعالجة الإحصائية مثل برنامج SPSS. والاعتماد على بعض المعاملات الاحصائية مثل (التكرارات البسيطة والنسب المئوية - المتوسطات الحسابية - الوزن النسبي - معامل الارتباط سيبرمان )

**نتائج الدراسة الميدانية:**

**أولا: توزيع عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الشخصية:**

**- النوع:**

**جدول رقم (4)**
**توزيع عينة الدراسة وفقا للنوع**

| النوع | ك | % |
|---|---|---|
| ذكر | 58 | %58 |
| أنثى | 42 | %42 |
| الإجمالى | 100 | %100 |

يتضح من الجدول السابق توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع، وجاءت فئة (الذكور) في المركز الأول من إجمالى العينة بنسبة (58%) تليها فئة الإناث بنسبة (42%)، وقد نرى أن هناك تقارب بين النسب يمكن أن يرجع ذلك لتواجد المرأة في كافة المجالات بالاضافة للعمل الصحفى والإعلامي سواء التقليدى أو الإلكترونى وعلاقتها بمختلف القضايا التى تترتبط بهذه المجالات مثل قضية الملكية الفكرية .

**- توزيع العينة وفقا للمؤهل العلمى :**

**جدول رقم (5)**
**توزيع عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمى**

| المؤهل العلمى | ك | % |
|---|---|---|
| مؤهل جامعى | 69 | %69 |
| ماجستير | 10 | %10 |
| دكتوراة | 21 | %21 |
| الإجمالى | 100 | %100 |

من خلال بيانات الجدول السابق الخاص بتوزيع العينة وفق المؤهل العلمى يتضح أن أكبر الفئات التى شملتها عينة الدراسة فئة المؤهل الجامعى في المركز الأول بنسبة (69%) ثم فئة الحاصلون على الدكتوراة بنسبة (21%) ثم الماجستير (10%)، وارتفاع نسبة أصحاب المؤهل الجامعى ترجع كثره عدد الخرجيين من التخصصات المختلفة ليس في مجال الإعلام فقط العاملين في البوبات الصحفية الإلكترونية ويشغلون ايضا مناصب وقائمين بالاتصال ايضا حيث تنوعت تخصصات أفراد العينة ما بين (الحاصلين على ليسانس اداب إعلام - وحاسبات ومعلومات وليسانس آداب لغة انجليزية - بكالوريوس إعلام - وبرمجة وكمبيوتر) مما يعكس اختلاف الرؤي في تناول موضوع الملكية الفكرية وخاصة الانتهاكات المختلفة التي قد يتعرض لها معظم العاملون علي اختلاف ثقافتهم وتخصصاتهم، علاوة علي روية الخبراء والمتخصصين من اساتذة القانون والإعلام الحاصلين علي درجات الماجستير والدكتوراة، مما يعكس اختلاف وجهات النظر وفقا للتخصصات المختلفة وانعكاسها علي موضوع الدراسة.

**-سنوات الخبرة الإعلامية**

**جدول رقم (6)**

**توزيع عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة الإعلامية**

| سنوات الخبرة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| من عام - 3 سنوات | 11 | %11 |
| من 3- 6 سنوات | 18 | %18 |
| من 6- 10 سنوات | 33 | %33 |
| أكثر من 10 سنوات | 38 | %38 |
| المجموع | 100 | %100 |

تعكس بيانات الجدول السابق توزيع عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة الإعلامية والإكاديمية، حيث جاءت الفئة (أكثر من 10سنوات) في الترتيب الأول بنسبة 38%، يليها في المرتبة الثانية فئة. (من 6- 10 سنوات). بنسبة 33%، ثم (من 3-6 سنوات) فى المرتبة الثالثة بنسبة 18%، وأخيراً (من عام- 3 سنوات) بنسبة 11%، وهو مايشير إلي إن نسبة 71% من عينة الدراسة تمتد خبراتهم ما بين ستة أعوام إلي أكثر من عشر سنوات مما قد ينعكس بدورة علي تجاربهم الشخصية وخبراتهم في التعامل مع موضوع الملكية الفكرية علي شبكة الإنترنت بكل أبعادة، ونقل هذة التجارب بشكل يعزز نتائج الدراسة وخاصة فيما يتعلق بالانتهاكات والصعوبات التي واجهتهم أثناء العمل ودورهم في كيفية المحافظة علي ابداعتهم الفكرية والأدبية .

**الخبرة الإعلامية :-**

**جدول رقم (7)**
**توزيع عينة الدراسة وفقا للخبرات الإعلامية**

| طبيعة العمل | ك | % |
|---|---|---|
| مراسل | 20 | %20 |
| مندوب | 15 | %15 |
| رئيس تحرير | 8 | %8 |
| نائب رئيس تحرير | 8 | %8 |
| محرر | 16 | %16 |
| متابعة المحتوى الإعلامى | 6 | %6 |
| مصور صحفى | 1 | %1 |
| كاتب بالمؤسسة | 3 | %3 |
| كاتب من خارج المؤسسة | 1 | %1 |
| أستاذ قانون | 9 | %9 |
| أستاذ إعلام | 7 | %7 |
| أخرى | 6 | %6 |
| الاجمالي | 100 | %100 |

تشير نتائج الجدول السابق إلى تنوع الخبرات الإعلامية لعينة الدراسة وفقا لطبيعة العمل فجاءت علي النحو التالى، احتلت وظيفة مراسل بنسبة (20%) من إجمالى العينة، ثم وظيفة محرر صحفى بنسبة (16%)، يليها المندوب الصحفى بنسبة (15%)، ثم أساتذة القانون بنسبة (0.9%)، وتساوت النسبة بين رئيس التحرير ونائب رئيس التحرير بنسبة (8%) وأساتذة الإعلام بنسبة (7%) ومتابعى المحتوى الإعلامى بنسبة (0.6%) ثم جاءت أخرى تذكر بنسبة (0.6%) لتشمل أخصائى برمجة وكمبيوتر، وأكاديمى متابع لقضايا الملكية الفكرية، ومدون إلكترونى، ومصمم مواقع، ثم وظيفة كاتب بمؤسسة صحفية بنسبة (3%) وأخيراً مصور صحفى وكاتب من خارج المؤسسة بنسبة (1%) وتعكس نتائج الجدول السابق تنوع الفئات التى تمثل عينة الدراسة. وبالتالي يعكس الأداء المهنى لعينة الدراسة على مستويات الإدراك بالأبعاد المختلفة للملكية الفكرية علي شبكة الإنترنت .

**ثانيا :- نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بادراك القائمين بالاتصال والخبراء لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية :**

**- مستويات المعرفة**

**١ - نتائج المعرفة كفرع من فروع الإدراك الثقافى بمفهوم الملكية الفكرية بشكل عام والملكية الفكرية الإلكترونية لدى القائمين بالاتصال عينة الدراسة :-**

بسؤال المبحوثين حول المقصود **بالملكية الفكرية بشكل عام** ،تعددت وتنوعت الإجابات إلى (أنها مجموعة من الأفكار والإختراعات التى تخص أفراد بمفردهم ولا يمكن لأى شخص آخر الحصول عليها أو تنفيذها) .

(وآخرون يعرفونها، بأنها كل ما ينتجه ويبدعه عقل الإنسان وهى الأفكار التى تتجسد فى شكل ملموس)، (وهناك من أشار إلى أنها حق امتلاك منتج أو فكرة أو مشروع يتضمن كافة المعلومات والتفاصيل عنه)، (وبأنها نتاج فكر الإنسان من إبداعات مثل الإختراعات والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والكتب والرموز) .

(أو هى حق يمتلكه الفرد من مؤلفات وأفكار وخطط واختراعات)، (وهناك من يعرفها بأنها نوع من الحماية يخص الإنتاج الفكرى للبشر أو المؤسسات أو كل ما يخرجه العقل من إنتاج سواء كتابة أو فكر أو صور تكون ملكا فقط لصاحبه وهذه الأمور تكون محمية قانونيامثل براءات الاختراع وحق المؤلف) .

**ومن وجهة النظر القانونية:-**

**(**هى قوى قانونية تحمى الابتكارات والإختراعات الصادرة عن نشاط فكرى فى المجالات الصناعية والعلمية والأدبية، وهى قانون للحفاظ على الحقوق الخاصة بكاتب المحتوى لضمان عدم سرقتها أو نسبها لشخص آخر غير صانعها، أو الحفاظ على الحقوق الفكرية لمنتج المحتوى من تعدى الغير عليها سواء بالنقل أو السرقة أو التعديل)

**ومن وجهة النظر الإعلامية**:-

(هى حماية جميع الحقوق الفكرية والفنية والأدبية للمؤلف وكل ما يرتبط بالإبداع الفكرى، وحماية حقوق لكل منتج علمى للآخرين ، وحق المؤلف فى الإحتفاظ بالأفكار وتسجيلها باسمه ) .

كما جاءت آراءهم حول المقصود **بالملكية الفكرية الإلكترونية** على النحو التالى:- (هي استخدام أصحاب الحقوق الفكرية مجموعة من التكنولوجيا الرقمية لحماية مؤلفاتهم من الانتهاك)، ومن أشار إلى أنها تحتم على مستخدمى الشبكات ووسائل التواصل الالتزام بشروط وأحكام الاستخدام أى أن يكون هناك تصريح مسبق لاستخدام المضامين الخاصة بك التى الفتها أو نشرتها. (ويرى البعض أنها كل مصنف إبداعى ينتمى إلى البيئة الرقمية والمصنفات الرقمية) وهى ايضا (حقوق التاليف والنشر الإلكتروني وكل ما يتعلق بالبيئة الرقمية )

**المعرفة بأنواع الملكية الفكرية :-**

**الشكل التالى يوضح مدى المعرفة بأنواع الملكية الفكرية**

- **حقوق المؤلف والحقوق المجاورة (الأعمال المبتكرة فى التأليف والمساهمات المتعلقة بحقوق التأليف والأداء والمنتجين والتسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية)**
- **الصناعة الإلكترونية الدقيقة (حقوق النشر والتأليف الإلكترونى)**

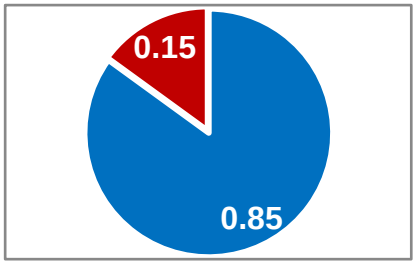


تشير بيانات الشكل السابق، أن (85% من أفراد العينة) لديهم معرفة بالملكية الفكرية التى تعكس حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والتى تشمل الأعمال المبتكرة فى التأليف والمساهمات المتعلقة بحقوق ختامى الأداء والتسجيلات الصوتية. مقابل (15% من أفراد العينة) لديهم معرفه بها فى إطار حقوق النشر والتأليف الإلكترونى، مما يعكس قلة المعرفة بالملكية الفكرية الإلكترونية أو فى البيئة الرقمية وأن الملكية الفكرية بالمفهوم التقليدى المتعارف علية هى الأكثر شيوعا بين أفراد العينة والتى تعكس حقوق التأليف والنشر للمؤلف والإبداع الفكري والأدبى .

**ـ مصادر المعرفة بحقوق الملكية الفكرية :-**

**جدول رقم (8)**

**يوضح مصادر المعرفة بحقوق الملكية الفكرية**

| مصادر المعرفة | ك | % |
|---|---|---|
| وسائل الإعلام التقليدية | 10 | %10 |
| وسائل الإعلام الإلكترونية | 28 | %28 |
| مجال العمل | 51 | %51 |
| القوانين واللوائح المنظمة للعمل | 11 | %11 |
| المجموع | 100 | %100 |

يتضح من نتائج الجدول السابق، اعتماد المبحوثين عينة الدراسة على مجال عملهم كمصدر للمعرفة بحقوق الملكية الفكرية بنسبة (51%) ثم جاء الإعتماد على

وسائل الإعلام الإلكترونية فى الترتيب التالى بنسبة (28%) ثم المعرفة من خلال القوانين واللوائح المنظمة للعمل فى الترتيب الثالث بنسبة (11%) وأخيراً الإعتماد على وسائل الإعلام التقليدية بنسبة (10%) فى الترتيب الأخير، وربما يشير ذلك إلى ثقة آفراد العينة في التجارب التى يمرون بها في مجالات عملهم المختلفة كمصدر جيد للحصول علي المعلومات حول حقوق الملكية الفكرية من منطلق الممارسة العملية والواقع الفعلى الذى يختلف عن الممارسات النظرية التي يمكن الحصول عليها من المصادر التقليدية وغير التقليدية .

**المعرفة بالجهات المعنية بحقوق الملكية الفكرية على الشبكة الدولية :-**

**جدول رقم (9)**

**معرفة أفراد العينة بالجمعيات والهيئات المعنية بالحفاظ على الملكية الفكرية على الشبكة الدولية**

| مدى المعرفة بالجمعيات | ك | % |
|---|---|---|
| نعم | 35 | %35 |
| لا | 65 | %65 |
| المجموع | 100 | %100 |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن (65%) من أفراد العينة ليس لديهم معرفة بالجمعيات الأهلية والهيئات الثقافية التى أسست بهدف الحفاظ على الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين علي الشبكة الدولية وذلك مقابل (35%) لديهم معرفة مسبقة بهذه الجمعيات والهيئات ويعكس ذلك تراجع ادوار هذة الجمعيات وتمثيلها على أرض الواقع .

**جدول رقم (10)**

**مدى معرفة أفراد العينة بادوار هذة الجمعيات**

| مدي المعرفة بالأدوار | ك | % |
|---|---|---|
| نعم | 35 | %35 |
| لا | 65 | %65 |
| المجموع | 100 | %100 |

يتضح من نتائج الجدول السابق، أن (65%) من أفراد العينة ليس لديهم معرفة بالادوار المفترض القيام بها من قبل الجمعيات والهيئات التى أسست بهدف الحفاظ على الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين على شبكة الإنترنت وهو ما يتفق مع نتائج الجدول السابق، مقابل (35%). لديهم معرفة بهذة الأدوار، وأرجع أفراد العينة ذلك لعدم وعيها الكافى بآليات تطبيق القوانين المختلفة المنظمة لحقوق الملكية

الفكرية، ولعدم توصيل المعلومات بالشكل الكافة للجمهور والمعنين بالموضوع، وهناك من أرجح ذلك لعدم الترويج بشكل جيد لهذه الجمعيات وهناك من يرى أن دورها ثانوى لاستمرار عمليات الاقتباس والسرقات والانتهاكات العلمية المختلفة (عدم الوعى بحقوق الملكية والعمل على تفعيل التشريعات المنظمة لها) ولعدم تجسيدها للواقع، والبعض الآخر يرى أن هذه الجمعيات تضع مجرد قواعد نظرية بعيدة عن الواقع.

**- النتائج المتعلقة بالأدوار المفترض القيام بها من قبل الجهات والهيئات للدفاع عن حقوق الملكية الفكرية والتصدى للإنتهاكات:**

جاءت آراء أفراد العينة فيما يتعلق بالأدوار المفترض القيام بها من قبل الجهات والهيئات للدفاع عن حقوق الملكية الفكرية والتصدى للإنتهاكات حول ضرورة أن تكون هذه الهيئات جادة وفاعلة فيما تقوم به من أدوار، علاوة على تفعيل هذه الأدوار بشكل جيد وتطبيق القوانين والتشريعات على كل المخالفين، وضرورة إلزام العاملين فى هذا المجال للإلتزام بها، والمراقبة المستمرة لهذه الأدوار وتفعيلها بشدة بدلاً من كونها شعارات وعبارات، فلابد من تكثيف الدورات التدريبية للإعلاميين والعاملين فى هذا المجال، وأن تتميز هذه المؤسسات بالفاعلية المؤسسية.

**مستويات الإدارك :-**

**ثالثا : العلاقة بين دور وسائل الإعلام الإلكترونية وإدراك القائمين بالاتصال بحقوق الملكية الفكرية**

**جدول رقم (11)**

**دور وسائل الإعلام الإلكترونية فى دعم إدراك القائمين بالاتصال بحقوق الملكية الفكرية**

| دور وسائل الإعلام الإلكترونية | ك | % |
|---|---|---|
| لا | 17 | %17 |
| نعم | 83 | %83 |
| المجموع | 100 | %100 |

تشير نتائج الجدول السابق أن (83%) من عنية الدراسة يروا أن وسائل الإعلام الإلكترونية لها دوراً ملحوظا فى دعم إدراكهم بحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية وحقوق المؤلفين مقابل (17%) من أفراد العينة لا يرون هذا الدور، حيث اشاروا المبحوثين إلى أن هذة الأدوار ظهرت في الأونه الأخيرة نتيجة تحولات البيئة الرقمية، كبيئة عمل جديدة تختلف في طبيعتها عن بيئة العمل التقليدية التي اعتاد عليها الكثيرون القائمة على النشر الورقى، مما دفع هذة الوسائل للتصدي لهذة التغيرات في بيئة العمل الرقمية التي أصبح لها انعكاسات عدة وتحديات خطيرة على واقع الملكية الفكرية، وخاصة الأدبية والفنية والمتعلقة بحقوق المؤلفين وغيرهم ومحاولة التصدى والتوعية بما يتناسب مع طبيعة هذة الوسائل .

**فجاءت تعليقات القائمين بالاتصال والخبراء حول هذة الأدوار علي النحو التالى :-**

أشار القائمين بالاتصال على ضرورة إلزام العاملين فى البيئة الألكترونية بقواعد الملكية الفكرية، علاوة على سن التشريعات وعقد الدورات، ووضع ضوابط للتعريف بها والتوعية بحقوق الملكية للفرد وللآخرين، والتأكيد على الدور التوعوى من خلال تقديم البرامج والدورات ومعاقبة المخالفين، وحث كل العاملين فى هذه الوسائل على تطبيقها والعمل بها.

**النتائج المتعلقة بتأثيرات وسائل الإعلام الإلكترونية على إدراك القائمين بالاتصال والآخرين :-**

**أولا :- فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية :-**

**جدول رقم (12)**

**إدراك أفراد العينة العينة لتأثير وسائل الإعلام الإلكترونية على أنفسهم**

| معدلات الإدراك لتأثيرات وسائل الإعلام على أنفسهم | ك | % |
|---|---|---|
| مرتفع | 55 | %55 |
| متوسط | 25 | %25 |
| منخفض | 20 | %20 |
| المجموع | 100 | %100 |

تظهر نتائج الجدول السابق، أن تأثيرات وسائل الإعلام الإلكترونية على مدى إدراكهم لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية جاءت مرتفعة بنسبة(55%) ومتوسطة بنسبة(25%)، ومنخفضة بنسبة (20%)، وهو ما يؤكد النتائج السابقة التى تعكس ادراكهم بطبيعة الأدوار المفترض القيام بها من قبل وسائل الإعلام الإلكترونية فى دعم إدراكهم لحقوق الملكية الفكرية وبالتالى تحدث تأثيرات قد تكون إيجابية أو سلبية.

**جدول رقم (13)**

**إدراك أفراد العينة العينة لتأثير وسائل الإعلام الإلكترونية على الآخرين**

| معدلات الإدراك لتأثيرات وسائل الإعلام على الآخرين | ك | % |
|---|---|---|
| مرتفع | %30 | %30 |
| متوسط | 45 | %4 |
| منخفض | 25 | %25 |
| المجموع | 100 | %100 |

تظهر نتائج الجدول السابق، أن تأثيرات وسائل الإعلام الإلكترونية على مدى إدراك الآخرين لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية جاءت متوسطة بنسبة (45%)، ومرتفعة بنسبة (30%)، ومنخفضة بنسبة (25%)، وتختلف النتائج السابقة مع فروض نظرية تأثير الشخص الثالث، التى تؤكد على أن الأفراد أقل تأثر من الآخرين بما يقدم اليهم من مضامين ومحتويات مختلفة، ولكن ينطبق ذلك من خلال الدراسات التى تناولت تأثير الشخص الثالث فيما يتعلق بالمضامين والمحتويات غير المرغوب فيها والتى تظهر أن الأفراد يميلون إلى إدراك أنفسهم اكثر ذكاء ويقظة فى التعامل مع الرسائل غير المرغوب فيها اجتماعيا مثل التعرض للمواد الإباحية عبر مواقع الإنترنت.

- **ثانيا: فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية :-**

**جدول رقم (14)**

**دور وسائل الإعلام الإلكترونية فى إدراك أفراد العينة بالتشريعات المنظمة لحقوق الملكية**

| دور وسائل الإعلام الإلكترونية | ك | % |
|---|---|---|
| لا | 68 | %68 |
| نعم | 32 | %32 |
| المجموع | 100 | %100 |

تشير نتائج الجدول السابق أن، (68%) من أفراد العينة يرون أن وسائل الإعلام الإلكترونية ليس لها دوراً ملحوظا فى إدراكهم بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية وأن (32%) يرون أنها قد يكون لها دور في المعرفة بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية، وتعكس هذة النتيجة وجهة نظر معظم أفراد العينة بأنه فى ظل فوضي النشر الإلكترونى وغياب الخبرة والقوانين وظهور مشكلات الحماية الفكرية للمؤلفين والناشرين والمبدعين نتيجة ظهور البيئة الإلكترونية التي تتميز بالانفجار الرقمى والتداخل مما جعل هناك قصور في ادوار هذة الوسائل للوعى بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية .

**جدول رقم (15)**

**إدراك أفراد العينة العينة لتأثير وسائل الإعلام الإلكترونية على أنفسهم**

| مستوى الإدراك | ك | % |
|---|---|---|
| مرتفع | 25 | %25 |
| متوسط | 45 | %45 |
| منخفض | 30 | %30 |
| المجموع | 100 | %100 |

تظهر نتائج الجدول السابق، أن تأثيرات وسائل الإعلام الإلكترونية على مدى إدراك أفراد العينه للتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية جاءت متوسطة بنسبة (45%)، ومنخفضة بنسبة (30%)، ومرتفعة بنسبة (25%)، وتختلف هذة النتيجة مع النتيجة السابقة التي تؤكد أن ادراك أفراد العينة لتأثير وسائل الإعلام الإالكترونية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية جاءت مرتفعة، مما يعكس أن ادراك أفراد العينة يقتصر علي معلومات ضئيلة حول حقوق الملكية الفكرية مفهومها ادوراها.

**جدول رقم (16)**

**إدراك أفراد العينة لتأثيرات وسائل الإعلام الإلكترونية فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين على الآخرين**

| مستوى الإدراك | ك | % |
|---|---|---|
| مرتفع | 30 | %30 |
| متوسط | 45 | %45 |
| منخفض | 25 | %25 |
| المجموع | 100 | %100 |

تظهر نتائج الجدول السابق، إدراك أفراد العينة لتأثيرات وسائل الإعلام الإلكترونية فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية على الآخرين جاءت متوسطة بنسبة (45%)، ومرتفعة بنسبة (30%)، ومنخفضة بنسبة (25%)، وهو ما يتفق مع نتائج الجداول السابقة كما أكدوا على ضرورة إعداد دورات تدريبية مستمرة من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية للتوعية بالتشريعات والقوانين علاوة على سن قواعد ملزمة للعاملين فى هذه الوسائل فى حالة مخالفة هذه التشريعات، وهناك من أكد على ضرورة إنشاء مواقع خاصة بجمعيات وهيئات معينة بهذه القوانين، وهناك من اقترح ضرورة إعطاء وتوفير المعلومات للجمهور للتوعية بهذه القوانين، إنشاء مواقع لتسهيل الحصول على القوانين الجديدة والمستجدة.

**ثالثا : - مستوى الإلتزام بحقوق الملكية الفكرية :-**

**جدول رقم (17)**

**مدى التزام العاملين فى وسائل الإعلام الإلكترونية بالقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية**

| مستوى الإلتزام | ك | % |
|---|---|---|
| **نعم** | **20** | **%20** |
| **لا** | **35** | **%35** |
| **محايد** | **25** | **%25** |
| **لا أعلم** | **20** | **%20** |
| **المجموع** | **100** | **%100** |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن، (35%) من أفراد العينة يرون أنه ليس هناك التزام من قبل العاملين فى وسائل الإعلام الإلكترونية بالقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية، وأن (25%) تبنوا وجهة النظر المحايدة، وتساوت النسب بين أفراد العينة فى الموافقة على التزام العاملين بهذه القوانين،وبين من لا يعلمون بنسبة(20%). وارجع البعض تراجع مستوى الالتزام لغياب الوعى لدي معظم العاملين بالقوانين والتشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية وهو ما أكدت علية النتائج السابقة، علاوة علي طبيعة البيئة الرقمية والمجتمع الإلكترونى التي تفرض مساحة كبيرة من الحرية تنعكس بدورها علي مستويات الالتزام

**جدول رقم (18)**

**دور الإعلام الإلكترونى فى إلزام العاملين بحماية حقوق الملكية الفكرية**

| تتحقق الأدوار من خلال | ك | % |
|---|---|---|
| الحق فى المعرفة | 4 | %4 |
| الحق فى حماية الحقوق للمبدعين والعاملين | 22 | %22 |
| كلاهما معا | 74 | %74 |
| المجموع | 100 | %100 |

يتضح من نتائج الجدول السابق، أن حوالى (74%) من أفراد العينة يشيروا إلى أن مستوي الزام العاملين بحقوق الملكية الفكرية قد يتحقق من خلال الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الإلكترونية وخاصة في حالة الدمج بين اتاحة الحق في المعرفة لكل العاملين وايضا الحق في حماية الحقوق للمبدعين والعاملين وعدم قصرها علي دور دون الآخر، من منطلق أن المعرفة بالحقوق تؤدي إلي المعرفة بالواجبات الخاصة بكل فرد في تعاملة مع مختلف الأعمال الفكرية والإبداعية وبالتالى ينعكس على مستويات الإلتزام المهنى ومستوى الأداء .

**إدراك تأثير التعرض لأشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية على النفس وعلى الآخرين :-**

**تأثير التعرض لأشكال الاعتداء على النفس**

**جدول رقم (19)**

**التعرض لأشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية الإلكترونية**

| التعرض لأشكال الاعتداء | ك | % |
|---|---|---|
| نعم | 56 | %56 |
| لا | 44 | %44 |
| المجموع | 100 | %100 |

تعكس نتائج الجدول السابق، أن (56%) من أفراد العينة أشاروا إلى تعرضهم لشكل ما من أشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم، فى حين أن (44%) من أفراد العينة نفوا ذلك، وتعكس هذة النتيجه غياب الأشكال القانونية التى تحمى حق المؤلف فى البيئة الإلكترونية .

**أشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت:**

**جدول رقم (20)**

**أشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية لأفراد العينة**

| أشكال الإعتداء | ك | % |
|---|---|---|
| جريمة بيع أو تأجير المصنفات | 6 | %10.7 |
| جريمة تقليد واستغلال مصنف مقلد | 16 | %28.6 |
| جريمة التقليد فى الداخل لمصنف منشور فى الخارج | 11 | %19.6 |
| بالنسبة للثمن المنقول<br>(عدم اضافة كلمة منقولة وإشعار صاحب الثمن بذلك) | 17 | %30.4 |
| آليات الانتحال | 11 | %19.6 |
| آليات الاقتباس | 17 | %30.4 |
| دمج أكثر من موضوع مع بعض أو تم الإقتباس مع تعديل العنوان | 19 | %33.9 |
| آليات الإنتقال | 13 | %23.2 |
| آليات الكذب | 8 | %14.3 |
| | 56 | |

تعكس نتائج الجدول السابق، أن (33.9%) من أفراد العينة أكدوا أنهم تعرضوا لشكل من أشكال الإعتداء على حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت من خلال دمج أكثر من موضوع مع بعض أو تغير العنوان، فى حين تساوت نسبة من أشاروا لتعرضهم إلى كلا من جريمة النص المنقول (عدم إشعار صاحب النص بذلك)، وآليات الاقتباس بنسبة (30.4%)، ومن تعرضوا لجريمة التقليد أو استغلال مصنف مقلد بنسبة (28.6%) و(23.2%) تعرضوا لآليات الانتهاك، وحوالى (19.6%) من أفراد العينة تعرضوا لآليات الانتحال وجرائم التقليد لمصنف منشور من الخارج، أما من تعرضوا لآليات الكذب جاءوا بنسبة (14.3%) ثم (10.7%) أشاروا أنهم تعرضوا لجرائم البيع أو تأجير المصنفات، وارجع أفراد العينه هذة النتائج إلى التطور التقنى والعلمى لا يتناسب مع التشريعات والقوانين الموجودة لحماية حق الإبداع والابتكار دون تخوف من سطو على أفكار المبدع أو تقليدها أو

نسخها مما قد يتسبب فى إحباطا له يجعله ينصرف عن هذة الابداعات طالما لم توجد آلية لحمايته من مثل هذة الاعتداءات.

**تأثير التعرض لأشكال الاعتداء على الآخرين**

**جدول رقم (21)**

**التعرض لأشكال الاعتداء على الآخرين**

| | ك | % |
|---|---|---|
| نعم | 65 | %65 |
| لا | 35 | %35 |
| المجموع | 100 | %100 |

تشير نتائج الجدول السابق، لإعتقاد أفراد العينة أن تعرض بعضا من زملائهم لأشكال الإعتداء على ابداعتهم الفكرية على الإنترنت بمعدلات مرتفعة بنسبة(65%) عن تعرضهم أنفسهم لمثل هذة الاعتداءات، تؤكد هذه النتيجة فرضية الإطار النظري للدراسة ونظرية الشخص الثالث

**جدول رقم (22)**

**أشكال الإعتداء على حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت على الآخرين:**

| أشكال الإعتداء | ك | % |
|---|---|---|
| جريمة بيع أو تأجير المصنفات | 7 | %10.7 |
| جريمة التقليد | 15 | %23 |
| جريمة التقليد فى الداخل | 12 | %18.4 |
| النص المنقول | 15 | %23 |
| آليات الانتقال | 12 | %18.4 |
| آليات الإقتباس | 14 | %21.5 |
| دمج أكثر من موضوع مع بعض | 13 | %20 |
| آليات الإشتباك | 17 | %26.1 |
| آليات الكذب | 13 | %20 |
| المجموع | 65 | %65 |

أظهرت نتائج الجدول السابق أن أفراد العينة يرون أن معدل تعرض الآخرون لأشكال الإعتداء على حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت أعلى من

تعرضهم أنفسهم وخاصة فيما يتعلق بآليات الانتهاك بنسبة (26.1%) فى حين أن جريمة التقليد والنص المنقول جاءت بنسبة (23%) ثم من تعرضوا للآليات الاقتباس جاءت بنسبة (21.5%) فى حين أن دمج أكثر من موضوع مع بعض وآليات الكذب بنسبة (20%) وأكدوا أنهم تعرضوا لآليات الانتحال والتقليد من الداخل بنسبة (18.4%) وأخيراً جريمة بيع أو تأجير المصنفات بنسبة (10.7%). تؤكد هذة النتيجة فرضية الإطار النظري للدراسة وفروض نظرية تأثير الشخص، وأشاروا ايضا إلى أن تعدد أشكال الاعتداء علي حقوق الملكية الفكرية يرجع في المقام الأول لعدم وجود حماية قانونية كافية للملكية الأدبية وعدم وجود وسائل فعاله متاحه لتعويض صاحب الملكية الأدبية فى حال وقوع اعتداء على ابداعاته ومؤلفاته .

**أدوار الهيئات فى الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية**

**جدول رقم (23)**

**إدراك أفراد العينة لادوار الهيئات للدفاع عن حقوق الملكية الفكرية**

| عبارات تصف إدراك الأفراد لأدوار الهيئات للدفاع عن حقوق الملكية | الوزن المئوى |
|---|---|
| 1- التوعية بحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بحقوق الملكية الأدبية والفنية والنشر الإلكترونى | %56.4 |
| 2- إنشاء زوايا إلكترونية على مواقعها تتضمن معلومات متعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية | %61.2 |
| 3- إنشاء قسم إلكترونى لتقديم الإستشارات القانونية بخصوص حماية حقوق الملكية الفكرية والنشر الإلكترونى | %59.2 |
| 4- إعداد دراسات مقارنة للإتفاقيات العربية والدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية والنشر الإلكترونى | %58.2 |
| 5- إعداد دراسات مقارنة للقوانين العربية لحماية حقوق الملكية الفكرية | %59.2 |
| 6- إعداد نماذج من عقود وإتفاقيات لتنظيم العلاقة بين الناشر والمؤلف | %59.2 |
| 7- تنظيم ندوات ومؤتمرات بخصوص حماية حقوق الملكية الفكرية وعرض التقارير التى تتناول واقع الإعتداءات على حقوق المؤلفين | %63.4 |
| 8- تعيين مندوبين لرصد أعمال التزوير والإبلاغ عنها مع التوثيق ما أمكن لمعلوماتهم ونشر قضايا الإعتداءات على حقوق المؤلفين | %60.4 |
| 9- إعداد تقرير سنوى عن واقع حماية حقوق الملكية الفكرية والتنسيق مع منظمات المجتمع المدنى بهذا الخصوص | %62.0 |
| 10- إنشاء سجل لاستقبال الشكاوى المتعلقة بالإعتداءات على حقوق المؤلفين | %59.6 |

**يظهر الجدول السابق ما يلى:**

جاءت العبارات السابقة لتصف إدراك أفراد العينة للأدوار والمهام التى تسعى من خلالها الهيئات للدفاع عن حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت

لتتصدرها عبارات (الحب على تنظيم الأدوار) مثل: ضرورة تنظيم ندوات ومؤتمرات لحماية حقوق الملكية الفكرية وعرض التقارير التى تتناول واقع الإعتداءات على حقوق المؤلفين، والتركزي على إنشاء زوايا إلكترونية على المواقع الخاصة بهم لتقديم معلومات جيدة تتعلق بالملكية الفكرية والحث على إعداد تقارير سنوية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدنى بهذا الخصوص.وهو ما يعكس وعى المبحوثين بحقيقة الادوار التى يجب القيام بها من قبل الهيئات للدفاع عن حقوق الملكية الفكرية وتفعيلها على أرض الواقع .

وجاءت مجموعة عبارات أخرى أقل فى الأوزان المئوية تشمل على إعداد دراسات مقارنه للقوانين العربية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وإنشاء سجل لاستقبال الشكاوى المتعلقة بالاعتداءات علي حقوق المؤلفين، وإنشاء قسم إلكتروني لتقديم الإستشارات القانونية بخصوص حماية حقوق الملكية الفكرية والنشر الإلكتروني وإعداد نماذج من عقود واتفاقيات لتنظيم العلاقة بين الناشر والمؤلف، ويرجع أفراد العينة صعوبة تحقيق هذة الادوار وعدم قابليتها للتنفيذ على ارض الواقع في ظل غياب الوعى لدي الأفراد والدول بحقوق الملكية وحماية المصنفات المنشورة عبر العالم الافتراضى .

**جدول رقم (24)**
**إدراك أفراد العينة لطبيعة الدور المفترض للإعلام الإلكترونى للقيام به من أجل التوعية بثقافة الملكية الفكرية**

| عبارات تصف إدراك الفرد العينة للدور المفترض للإعلام الإلكترونى للتوعية بثقافة الملكية الفكرية | الوزن المئوى |
|---|---|
| 1- العمل على بناء برامج شاملة لتدعيم وإرساء قواعد فكرية وثقافية وإجرائية لقضية الملكية الفكرية وأهمية حمايتها. | %82.2 |
| 2- عقد دورات تدريبية للعاملين فى وسائل الإعلام الإلكترونى. | %87.2 |
| 3- التعرف عى القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية مثل: ضمان الحصول على المعلومات – حق الانتفاع بالمعرفة. | %85.6 |
| 4- ضرورة إدخال حقوق الملكية الفكرية فى إطار البحث العلمى والمنهجى. | %87.0 |
| 5- دعم حملات التوعية لوسائل الإعلام الإلكترونى التى تشارك بها إلى جانب مؤسسات المجتمع | %87.4 |

**تظهر نتائج الجدول السابق ما يلى:**

جاءت معظم العبارات التى ترتكز على ضرورة عقد دورات تدريبية للعاملين فى وسائل الإعلام الإلكترونية ودعم حملات التوعية لوسائل الإعلام الإلكترونى علاوة على ضرورة إدخال حقوق الملكية فى دائرة البحث العلمى من أكثر العبارات ذات الأوزان الأعلى من حيث أفراد العينة فى الدور المفترض لوسائل الإعلام الإلكترونى من أجل التوعية بثقافة الملكية الفكرية.، وتم التركيز على هذة

العبارات من وجهة نظر أفراد العينة لان مواكبة التطورات التكنولوجية تتطلب سبل الحماية القانونية لحقوق المفكريين والمبدعين حتي يتسني الابتكار دون تخوف من سطو أو انتحال للأفكار وأشكال الإبداع الفكرى .

**الصعوبات والمعوقات التى تواجه الإعلام الإلكترونى .**

**جدول رقم (25)**

**إدراك أفراد العينة للصعوبات والمعوقات التى تواجه الإعلام الإلكترونى لحماية حقوق الملكية الفكرية**

| عبارات تصف إدراك أفراد العينة للصعوبات التى تواجه الإعلام الإلكترونى لحماية حقوق الملكية الفكرية | الوزن المنوى |
|---|---|
| 1- ليس هناك معيار موحد مطلق ممكن تطبيقه فى هذا المجال بل تخضع المسألة برمتها للتقدير الشخصى من جانب الرقيب نفسه. | %97.5 |
| 2- ليس هناك حد من ضمانات الدقة والأمانة العلمية فى الاستشهادات المرجعية | %96.5 |
| 3- عدم وضع قوانين صارمة فى مجال المحافظة على حقوق المؤلف | %93.5 |
| 4- الغش التجارى وسرقة الأعمال الفنية والأدبية والعلمية وسرقة براءات الإختراع | %95.5 |
| 5- عدم وجود حماية قانونية كافية للملكية فى عدد كبير من الوسائل | %96.0 |

**تظهر نتائج الجدول السابق ما يلى:**

جاءت العبارات السابقة لتصف مدى إدراك القائمين بالإتصال للصعوبات والمعوقات التى تواجه الإعلام الإلكترونى لحماية حقوق الملكية الفكرية، وجاءت العبارات الى ترتكز على عدم وجود معيار موحد يمكن تطبيقه بشكل جيد، الموضوع يرجع فى المقام الأول للرقابة الشخصية علاوة على عدم وجود ضمانات للدقة والأمانة العلمية بنسب أعلى فى الأوزان المئوية، وجاءت العبارات الأقل منها التى ترتكز على عدم وضع قوانين صارمة فى مجال المحافظة على حقوق المؤلف والغش التجارى. واتفقت هذة النتيجة في بعض الصعوبات مع دراسة ''هشام محروس'' واختلفت مع البعض الاخر حيث أشارت إلى أن هذة الصعوبات قد تتعلق بتعدد واختلاف الجهات المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالاعتداء علي حق المؤلف، القيام بالكثير من الاعتداءات مثل أعمال النسخ والنشر والتوزيع بدون موافقة وفي الحالة التي يرغب المؤلف أو صاحب الحق فى مقاضاة المعتدين على الأعمال المختلفة فإنه سوف يقاضى أشخاص كثيرين وفى أمكان مختلفة ، علاوة على تعدد واختلاف القوانين واجبة التطبيق، الأمر الذى يتطلب أتخاذ إجراءات وطرق حماية قانونية لحقوق المؤلف فى بيئة الإنترنت .

**أهم المقترحات لتطوير آليات عمل وسائل الإعلام الإلكترونية لتعزيز ودعم ثقافة الملكية الفكرية**

**جاءت أهم المقترحات التى يمكن إتباعها لتطوير آليات عمل وسائل الإعلام الإلكترونية لتعزيز ودعم ثقافة الملكية الفكرية الرقمية على النحو التالي:**

اقترح معظم أفراد العينة ضرورة عقد ورش عمل تثقيفية، وتشريع يحرم سرقة الأعمال الأدبية والفنية، وعقد دورات توعوية مكثفة للصحفيين والإعلاميين عن ثقافة الملكية الفكرية، علاوة على ضرورة تكوين لجنة من الخبراء والمتخصصين للإشراف على معظم النصوص المقدمة، وأشار البعض الآخر إلى ضرورة وجود آليات تجرم وتمنح نشر الأعمال المسروقة، وتشجيع الدراسات والأبحاث فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، والبعض الآخر أشار إلى ضرورة عمل دورات تدريبية فى المؤسسات الإعلامية بشأن حقوق وثقافة الملكية الفكرية الرقمية وخاصة فيما يتعلق بسرقة المؤلفات والإختراعات والإبتكارات علاوة على فرض عقوبات صارمة على المخالفين للوائح والقوانين، وأشاد البعض بضرورة تعزيز دور الجمعيات والهيئات المعنية بحقوق الملكية بشكل جاد على أرض الواقع والتأكيد على إلزام العاملين بالقواعد والقوانين المنظمة للعمل الإلكترونى، والتميز المهنى للعاملين فى المقام الأول.

**نتائج إختبار فروض الدراسة:**

**الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة في مستوي إدراك القائم بالإتصال لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية ومستوي التأثير في الأخر**

**جدول رقم (26)**

**معامل الإرتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين مستوى إدراك القائمين بالإتصال لحقوق الملكية الفكرية ومستوى التأثير فى الآخر**

| | | إدراك الآخرين لحقوق الملكية الفكرية |
|---|---|---|
| القائم بالإتصال<br>إدراك حقوق الملكية الفكرية | قيمة معامل الارتباط | 0.120 |
| | الدلالة الإحصائية | 0.234 |
| | العدد | 100 |

أكدت بيانات الجدول السابق عدم صحة الفرض الأول، حيث لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين مستوى إدراك القائمين بالإتصال لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية ومستوى التأثير فى الآخر، حيث جاءت قيمة معامل الارتباط سبيرمان (120.0) عند دلالة إحصائية (0.234)، وهو ما يتعارض مع فروض نظرية الشخص الثالث، ويؤكد على أن مستويات الإدراك تختلف من فرد إلى آخر ولا توجد علاقة بين مستوى إدراك القائمين بالاتصال لما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ومستوى تأثر وإدراك الآخرين لها، لأن مستويات الإدراك قد تختلف من فرد إلى

اخر وفق الميول والاتجاهات والخبرة السابقة وحاجات الفرد ورغباته علاوة علي الحالة الانفعالية والمزاجية مما يفسر النتيجه السابقة وطبيعة الاختلاف .

**الفرض الثانى: توجد فروق ذات دلالة في مستوي إدراك القائم بالاتصال للتشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية ومستوي إدراك الآخرين لتلك التشريعات.**

**جدول رقم (27)**

**معامل الإرتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين مستوى إدراك القائمين بالإتصال للتشرعيات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية إدراكهم لتأثر الآخر بها**

| | إدراك الآخرين لحقوق الملكية الفكرية | |
|---|---|---|
| إدراك القائمين بالإتصال للتشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية | معامل الارتباط | 0.009 |
| | الدلالة | 0.931 |
| | العدد | 100 |

تؤكد بيانات الجدول السابق عدم صحة الفرض الثانى، حيث لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين مستوى إدراك القائمين بالإتصال للتشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية وإدراكهم لتأثر الآخر بها, فجاء معامل الارتباط لسيبرمان (0.009)، عند دلاله (0.931)، وهو ايضا ما يتعارض مع فروض نظرية تأثير الشخص الثالث، حيث أن إدراك التشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية تختلف المعرفة بها والإدراك لها وفق الجهات المنظمة لها والقائمة عليها علاوة على جهة العمل الخاصة بكل فرد من أفراد العينة وتعتمد ايضا علي المعلومات والبيانات المتاحة عن هذة التشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وتختلف ايضا من بلد إلى الآخر .

**الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة بين إدراك القائم بالإتصال بمستوي الإلتزام بحقوق الملكية الفكرية وإداركهم لمستوي إلتزام الآخرين لها .**

**جدول رقم (28)**

**معامل الإرتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين مستوى إدراك القائم بالإتصال بحقوق الملكية الفكرية إدراكهم لمستوى التزام الآخرين بها**

| | مستوى التزام الآخرين | |
|---|---|---|
| مستوى التزام القائم بالاتصال بحقوق الملكية الفكرية ومستوى التزام الآخرين لها | معامل الارتباط | 0.087 |
| | الدلالة | 0.392 |
| | العدد | 100 |

أكدت بيانات الجدول السابق عدم صحة الفرض الثالث، حيث لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين إدراك القائم بالإتصال بمستوى الإلتزام بحقوق الملكية الفكرية ومستوى التزام الآخرين بها، فجاء معامل ارتباط سبيرمان (0.087)، عند دلالة

(0.392)، وتؤكد هذة النتيجة على صحة النتائج السابقة بأن غياب الإدراك والمعرفة لدى القائمين بالاتصال بحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية والتشريعات المنظمة لها قد يؤثر بدوره على مستويات الإدراك للإلتزام على أنفسهم وبالتالى الآخرين .

**الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة بين إدراك القائمين بالإتصال بمستوي تأثرية الأداء المهني بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية وإدراكهم لمستوي تاثرية الآخرين لها**

**جدول رقم (29)**

**معامل الإرتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين مستوى إدراك القائمين بالإتصال بمستوى تأثرية الإداء المهنى بإنتهاكات حقوق الملكية وإدراكهم لمستوى تأثر الآخرين به**

| | | الإدراك الذاتى |
|---|---|---|
| إدراك القائمين بالاتصال بمستوى تأثرية الأداء المهنى | معامل الارتباط | 0.252 |
| | الدلالة | 0.011 |
| | العدد | 100 |

أكدت نتائج الجدول السابق، على صحة الفرض الرابع حيث توجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين إدراك القائمين بالاتصال بمستوى تأثرية الأداء المهنى بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية وبين إدراكهم لمستوى تاثرية الآخرين لها فجاء معامل الارتباط سبيرمان (0.252) عند دلالة (0.011)، وهو ما يؤكد على صحة فرض النظرية، ويعكس في المقام الأول مدى تأثير الانتهاكات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية على الأداء المهني حيث توجد علاقة عكسية بين هذة الانتهاكات ومستوي الاداء المهني فكلما زادت أشكال التعدى على حقوق الملكية الفكرية كلما انخفض مستوى الأداء المهنى للعاملين مثل عدم الولاء، انعدام المصداقية والثقة، ومما ينعكس بدوره على تاثر الآخرين ايضا .

**الفرض الخامس: توجد علاقة دالة إحصائيا بين تأثير وسائل الإعلام الإلكترونية على إدراك الآخرين لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية ودور وسائل الإعلام فى الزام العاملين بها.**

**جدول رقم (30)**

**معامل الإرتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين تأثير وسائل الإعلام الإلكترونية على إدراك الآخرين لحقوق الملكية ودور وسائل الإعلام فى إلزام العاملين بها**

| | | |
|---|---|---|
| العلاقة بين تأثير وسائل الإعلام على إدراك الآخرين لحقوق الملكية الفكرية | معامل الارتباط | 0.221 |
| | الدلالة | 0.028 |
| | العدد | 100 |

أظهرت بيانات الجدول السابق صحة الفرض السابق، حيث وجدت علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين تأثير وسائل الإعلام الإلكترونية على إدراك الآخرين لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية ودور وسائل الإعلام فى إلزام العاملين بها، فجاء معامل الارتباط لسيبرمان (0.221) عند دلالة (0.028)، حيث توجد علاقة طرية بين مستوى تأثير وسائل الإعلام الإلكترونية ومستوى إدراك الآخرين لحقوق الملكية الفكرية، فكلما زادت مستويات التأثير كلما زادت معدلات الإدراك سواء للفرد أو الآخر بحقوق الملكية الفكرية وبالتالي ينعكس على مدى الزام العاملين بها .

**الفرض السادس: توجد علاقة دالة إحصائيا بين إدراك العاملين بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية ودور وسائل الإعلام فى الزام العاملين بها.**

**جدول رقم (31)**

**معامل الإرتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين إدراك العاملين بالتشريعات ودور وسائل الإعلام فى إلزام العاملين لها**

| | تأثير وسائل الإعلام | |
|---|---|---|
| دور وسائل الإعلام فى إلزام العاملين | معامل الإرتباط | 0.355 |
| | الدلالة | 0.028 |
| | العدد | 100 |

أكدت بيانات الجدول السابق صحة الفرض السابق بوجود علاقة إرتباط طردية إحصائيا بين إدراك العاملين بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية ودور وسائل الإعلام فى إلزام العاملين بها، جاء معامل الارتباط لسبيرمان(0.355) عند دلالة(0.028)، حيث تؤكد النتائج علي انه كلما زادت معدلات إدراك العاملين بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية كلما زادت دور وسائل الإعلام في الزام العاملين بها، مما يعكس الدور التوعوى لوسائل الإعلام إلى حد ما فيما يتعلق بالتوعية بهذة التشريعات .

**الفرض السابع: توجد علاقة دالة إحصائيا بين الإدراك بالجهات المسئولة عن حقوق الملكية ودور وسائل الإعلام فى إلزام العاملين بها لحماية حقوق الملكية وحماية الإبداع**

**جدول رقم (32)**

**معامل الإرتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين الإدراك بالجهات المسئولة عن حقوق الملكية ودور وسائل الإعلام فى الزام العاملين بها**

| | ادراك الجهات المسئولة | |
|---|---|---|
| العلاقة بين الإدراك بالجهات المسئولة ودور وسائل الإعلام | معامل الارتباط | 0.363 |
| | الدلالة | 0.028 |
| | العدد | 100 |

أكدت بيانات الجدول السابق، صحة الفرض السابق، حيث توجد علاقة إرتباطية طردية دالة إحصائيا، بين الإدراك بالجهات المسئولة عن حقوق الملكية ودور وسائل الإعلام فى إلزام العاملين بها، فجاء معامل الارتباط لسبيرمان (0.363). عند دلالة (0.028)، وتشير النتائج السابقة أنه كلما زارت معدلات الإدراك بالجهات المعنية والمسئولة عن حقوق الملكية الفكرية كلما زاردت دور وسائل الإعلام فى إلزام العاملين بها

**الخاتمة:**

تهدف هذة الدراسة إلى التعرف على رؤية القائم بالاتصال فى البوابات الإلكترونية لانتهاكات الملكية الفكرية ومدى انعكاسها على مستوى الأداء المهنى للعاملين بها وعلى الآخرين فى اطار نظرية الشخص الثالث، واعتمدت الدراسة على مقايس لقياس معدلات الإدراك لدى القائمين بالاتصال حول العديد من الموضوعات التى تتعلق بالملكية الفكرية منها الأدوار والمهام التى ينبغي القيام بها من قبل الجهات والهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت ومدى إدراك الآخرين لها، الصعوبات التى تواجة الإعلام الإلكترونى لحماية حقوق الملكية الفكرية ومعدلات إدراك الآخرين لها، الإدوار المفترض القيام بها من قبل الإعلام الإلكترونى للتوعية بحقوق الملكية الفكرية .

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد اختلاف كبير بين الذكور والاناث فيما يتعلق بطبيعة العمل الصحفي ومدي المعرفة بحقوق الملكية الفكرية ويمكن أن يرجع ذلك لتواجد المرأة في كافة المجالات بالاضافة للعمل الصحفى والإعلامي سواء التقليدى أو الإلكترونى وعلاقتها بمختلف القضايا التى تترتبط بهذه المجالات مثل قضية الملكية الفكرية، علاوة على اختلاف التخصصات لأفراد العينه مما يعكس اختلاف الرؤي في تناول موضوع الملكية الفكرية وخاصة الانتهاكات المختلفة التي قد يتعرض لها معظم العاملون علي اختلاف ثقافتهم وتخصصاتهم .

وفيما يتعلق بالمعرفة بالملكية الفكرية وفقا لأفراد العينة اتضح قلة المعرفة وخاصة الملكية الفكرية الإلكترونية أو فى البيئة الرقمية وأن الملكية الفكرية بالمفهوم التقليدى المتعارف علية هى الأكثر شيوعا بين أفراد العينة والتى تعكس حقوق التأليف والنشر للمؤلف والإبداع الفكري والأدبى.

وجاءت الأدوار المفترض القيام بها من قبل الجمعيات والهيئات للدفاع عن حقوق الملكية الفكرية ومحاولة التصدى للإنتهاكات حول ضرورة أن تكون هذه الهيئات جادة وفاعلة فيما تقوم به من أدوار، علاوة على تفعيل هذه الأدوار بشكل جيد وتطبيق القوانين والتشريعات على كل المخالفين، وضروة إلزام العاملين فى هذا المجال للإلتزام بها، والمراقبة المستمرة لهذه الأدوار وتفعيلها بشدة بدلاً من كونها شعارات وعبارات، فلابد من تكثيف الدورات التدريبية للإعلاميين والعاملين فى هذا المجال، وأن تتميز هذه المؤسسات بالفاعلية المؤسسية، وأشاروا إلى أن وسائل الإعلام الإلكترونية لها دوراً ملحوظا فى دعم إدراكهم بحقوق الملكية الفكرية

الإلكترونية وحقوق المؤلفين وأن هذة الأدوار ظهرت في الأونه الأخيرة نتيجة تحولات البيئة الرقمية كبيئة عمل جديدة تختلف في طبيعتها عن بيئة العمل التقليدية التي اعتاد عليها الكثيرون القائمة على النشر الورقى مما دفع هذة الوسائل للتصدي لهذة التغيرات في بيئة العمل الرقمية التي أصبح لها انعكاسات عدة وتحديات خطيرة على واقع الملكية الفكرية وخاصة الأدبية والفنية والمتعلقة بحقوق المؤلفين وغيرهم ومحاولة التصدى والتوعية بما يتناسب مع طبيعة هذة الوسائل.

وحول إدراك أفراد العينة لتأثيرات وسائل الإعلام الإلكترونية على أنفسهم والآخرين، جاءت مرتفعة على أنفسهم مقارنه بالآخرين مما يعكس اختلاف ذلك مع فروض نظرية الشخص الثالث والتى تؤكد على أن الأفراد أقل تأثر من الآخرين بما يقدم اليهم من مضامين ومحتويات مختلفة، ولكن ينطبق ذلك من خلال الدراسات التى تناولت تأثير الشخص الثالث فيما يتعلق بالمضامين والمحتويات غير المرغوب فيها والتى تظهر أن الأفراد يميلون إلى إدراك أنفسهم اكثر ذكاء ويقظة فى التعامل مع الرسائل غير المرغوب فيها اجتماعيا مثل التعرض للمواد الإباحية عبر مواقع الإنترنت .

في المقابل لم يكن لوسائل الإعلام دورا ملحوظا فى إدراك أفراد العينة أنفسهم للتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية وتعكس هذة النتيجة أنه فى ظل فوضي النشر الإلكترونى وغياب الخبرة والقوانين وظهور مشكلات الحماية الفكرية للمؤلفين والناشرين والمبدعين نتيجة ظهور البيئة الإلكترونية التي تتميز بالانفجار الرقمى والتداخل مما جعل هناك قصور في ادوار هذة الوسائل للوعى بالتشريعات والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية، في حين جاءت هذة التأثيرات على الآخرين متوسطة مما دفع أفراد العينة للتأكيد على ضرورة إعداد دورات تدريبية مستمرة من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية للتوعية بالتشريعات والقوانين علاوة على سن قواعد ملزمة للعاملين فى هذه الوسائل فى حالة مخالفة هذه التشريعات، وهناك من أكد على ضرورة إنشاء مواقع خاصة بجمعيات وهيئات معينة بهذه القوانين، وهناك من اقترح ضرورة إعطاء وتوفير المعلومات للجمهور للتوعية بهذه القوانين، إنشاء مواقع لتسهيل الحصول على القوانين الجديدة والمستجدة، وانعكس ذلك بدوره على مستوى التزام العاملين فى وسائل الإعلام الإلكترونية بالقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية وربما يرجع ذلك لغياب الوعى لدي معظم العاملين بالقوانين والتشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية وهو ما أكدت علية النتائج السابقة، علاوة علي طبيعة البيئة الرقمية والمجتمع الإلكترونى التي تفرض مساحة كبيرة من الحرية تنعكس بدورها علي مستويات الالتزام .

وتعددت أشكال الاعتداء التي تعرض لها افراد العينة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت وجاء ابرزها من خلال دمج أكثر من موضوع مع بعض أو تغيير العنوان وجريمة النص المنقول علاوة على آليات الاقتباس وجريمة التقليد وآليات الانتحال والكذب وذلك بنسب متقاربة وربما يرجع ذلك لطبيعة

التطور التقنى والعلمى الذي لا يتناسب مع التشريعات والقوانين الموجودة لحماية حق الإبداع والابتكار دون تخوف من سطو على أفكار المبدع أو تقليدها أو نسخها مما قد يتسبب فى إحباطا له يجعله ينصرف عن هذة الابداعات طالما لم توجد آلية لحمايته من مثل هذة الاعتداءات، وأكدت النتائج على صحة فرضية الإطار النظرى للدراسة فيما يتعلق بتعرض الآخرين لأشكال الإعتداءات بشكل أعلي من تعرضهم أنفسهم وخاصة فيما يتعلق بآليات الانتهاك .

وتوصلت الدراسة من خلال مجموعة من العبارات التى تعكس إدراك الأفراد للأدورار والمهام التى تسعى من خلالها الهيئات للدفاع عن حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت لتتصدرها عبارات (الحب على تنظيم الأدوار) مثل: ضرورة تنظيم ندوات ومؤتمرات لحماية حقوق الملكية الفكرية وعرض التقارير التى تتناول واقع الإعتداءات على حقوق المؤلفين، والتركز على إنشاء زوايا إلكترونية على المواقع الخاصة بهم لتقديم معلومات جيدة تتعلق بالملكية الفكرية والحث على إعداد تقارير سنوية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدنى بهذا الخصوص وهو ما يعكس وعى المبحوثين بحقيقة الادوار التى يجب القيام بها من قبل الهيئات للدفاع عن حقوق الملكية الفكرية وتفعيلها على أرض الواقع .

وعكست العديد من العبارات ايضا مدى إدراك القائمين بالاتصال للصعوبات والمعوقات التى تواجه الإعلام الإلكترونى لحماية حقوق الملكية الفكرية، وجاءت العبارات الى ترتكز على عدم وجود معيار موحد يمكن تطبيقه بشكل جيد، الموضوع يرجع فى المقام الأول للرقابة الشخصية علاوة على عدم وجود ضمانات للدقة والأمانة العلمية بنسب أعلى فى الأوزان المئوية، وجاءت العبارات الأقل منها التى ترتكز على عدم وضع قوانين صارمة فى مجال المحافظة على حقوق المؤلف والغش التجارى. حيث أشارت إلى أن هذة الصعوبات قد تتعلق بتعدد واختلاف الجهات المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالاعتداء علي حق المؤلف، القيام بالكثير من الاعتداءات مثل أعمال النسخ والنشر والتوزيع بدون موافقة وفي الحالة التي يرغب المؤلف أو صاحب الحق فى مقاضاة المعتدين على الأعمال المختلفة فإنه سوف يقاضى أشخاص كثيرين وفى أمكان مختلفة، علاوة على تعدد واختلاف القوانين واجبة التطبيق، الأمر الذى يتطلب أتخاذ إجراءات وطرق حماية قانونية لحقوق المؤلف فى بيئة الإنترنت .

**وجاءت أهم المقترحات التى يمكن إتباعها لتطوير آليات عمل وسائل الإعلام الإلكترونية لتعزيز ودعم ثقافة الملكية الفكرية الرقمية على النحو التالي:**

اقترح معظم أفراد العينة ضرورة عقد ورش عمل تثقيفية، وتشريع يحرم سرقة الأعمال الأدبية والفنية، وعقد دورات توعوية مكثفة للصحفيين والإعلاميين عن ثقافة الملكية الفكرية، علاوة على ضرورة تكوين لجنة من الخبراء والمتخصصين للإشراف على معظم النصوص المقدمة، وأشار البعض الآخر إلى ضرورة وجود آليات تجرم وتمنح نشر الأعمال المسروقة، وتشجيع الدراسات

والأبحاث فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، والبعض الآخر أشار إلى ضرورة عمل دورات تدريبية فى المؤسسات الإعلامية بشأن حقوق وثقافة الملكية الفكرية الرقمية وخاصة فيما يتعلق بسرقة المؤلفات والإختراعات والإبتكارات علاوة على فرض عقوبات صارمة على المخالفين للوائح والقوانين، وأشاد البعض بضرورة تعزيز دور الجمعيات والهيئات المعنية بحقوق الملكية بشكل جاد على أرض الواقع والتأكيد على إلزام العاملين بالقواعد والقوانين المنظمة للعمل الإلكترونى، والتميز المهنى للعاملين فى المقام الأول.

## قائمة المراجع:


([1]) A. Flanagan, S.M. Maniatis, intellectual property on the internet section A:Didital copyright New York State, senior lecturerin communications law school of law ,queen mary, University of London.

([2]) خالد صلاح الدين حسن، معايير وضوابط الملكية الفكرية للانتاجين الإذاعى والتلفزيونى فى إطار نظرية العولمة الإعلامية، (مجلة الإذاعات العربية ، العدد3 ، 2014) ص62

([3]) Wenjing Wang, Data analysis of in tellectual property policy system based in tenet of things , 7 jan, 2020 ]

At: https://koi .org {Enterprise information systems}

([4]) E- leanovich, private in terminational law issues of intellectual propenty the on line dimension in Belarus, the on line dimen sion in Belarus,vestnik of saint petersburg university law, 2:431- 446 at {http:// dot.org }

([5]) Alexander Peukert, transnational intellectual property governance on the internet, faculty of law, Research paper No. 1 / 2020, Goethe, university, Frankfurt. AM MAIN, at {https:/ sim. Com / abstract }

([6]) فقيه فتح الله، الحماية الجزائيه لقانون الملكية الفكرية للمصنف الإلكترونى فى بيئة الإنترنت ومدى إستضافة المصنف الصحفى من هذة الحماية، (جامعة وهران احمد بن بلة: كلية الإتصال الجماهيرى، العدد 22، فبراير 2018) صص 174-149، دار المنظومة.

At: {http://search.mandumah.com/record}

([7]) خالدة هناء سليم، حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقيمة في بيئة الإنترنت، أعمال مؤتمر الجرائم الإلكترونية، طرابلس / لبنان في الفترة من 24-25 /2017/3، ص 29، مركزجيل للبحث العلمي.

([8]) هشام محروس كمال الدين، شيماء علي التلباني، حقوق الملكية الفكرية في بيئة الإنترنت، ورقة بحثية بقسم المكتبات، جامعة الفيوم: كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات .

([9]) حقاص صونية، حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة منتوي، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات، 2012م، ص 155 .

([10]) حسام الدين كامل الأهواني، حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الإنترنت الدليل الإلكتروني للقانون العربي

www. Arab/awinfoc.com

([11]) سلامي أسعيداني، التشريعات القانونية الدولية لحماية وحقوق الملكية الفكرية الافتراضية، رؤية نقدية من منظور إعلامي قانوني، الملتقى الدولى حول التعليم فى عصر التكنولوجيا الرقمية (طرابلس، لبنان ، 22-24 أبريل) 2015م .

([12]) أحمد عبد الله مصطفى، حقوق الملكية الفكرية والتأليف فى بيئة الإنترنت، cybrarians Journal، العدد 21 ديسمبر 2009

([13]) بوحنية قوى، الملكية الفكرية فى ظل العولمة ومجتمع المعرفة...الحاجة إلى الشراكة فى زمن الرهان الرقمى (مجلة الإذاعات العربية، العدد 3، 2014) ص45

([14]) صباح ياسين، دور وسائل الاعلام فى التوعية بمجال حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين، (مجلة الإذاعات العربية، العدد 3، 2014) ص85

([15]) حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت، ندوة الملكية الفكرية عبر الإنترنت. تأثير حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت على التطورات السياسية والإقتصادية العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، اعداد عمر محمد ابن يونس، ص 1-19 دار المنظومة.

At: {http://search.mandumah.com/record}

(16) James Bessen and Eric Maskin Revised, intellectual property on the internet: what<s wrong with conventional wisdom, this article is a revised an updated version of a presentation originally presented at "internt publishing and beyond the economics of digital information and intellectual property

at (http :// www

(17) Alan story, study on intellectual property rights, the internet, and copyright, this report has been commissioned by the IPR commission as a background paper ,2001,Kent law school, university of Kent

(18) Tengyue ChenThe Influence of Hate Speech on TikTok on Chinese College Students, thesis submitted in partial fulfillmentof the requirements for the degree of Master of Arts., arch 1, 2021, Published by ProQuest LLC (2021) PP 1- 64,

At [https:// www.proquest .com ]

(19) Hong Choul Seong, Presumed Effects of "Fake News" on the Global Warming Discussion in a Cross- Cultural Context, Department of Media, Kyonggi University, 6 February 2020; Accepted: 5 March 2020; Published: 9 March 2020

(20) Mo Jang & Joon K. Kim: " Third Person Effects of Fake News: Fake News Regulation and Media Literacy Interventions", (Computer In Human Behaviors 80, 2018)

(21) ايمان السيد علي، مدي ادراك المراهقين لتأثيرات الالعاب الإلكترونية عليهم مقارنه بذويهم من ممارسي الألعاب الإلكترونية (وذلك في إطار تأثير الشخص الثالث) المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب.. القوي الناعمة وصناعة المستقبل، (جامعة عين شمس: كلية الآداب، ٢٠١٩)

At: {http://search. Mandumah. com/ Record}

(22) ريهام علي نوير،استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الإجتماعي وعلاقتة باتجاهاتهم نحو المخاطر الأمنية الناتجة عنه في إطار نظرية الشخص الثالث، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، ٢٠١٨ )

At {http:// search. Mandumah. com/ Record}

(23) د./ رضا عبدالواجد أمين، فاطمة خليل أسري، التأثيرات الإجتماعية للمواقع الإباحية، دراسة ميدانية علي الشباب الجامعي بدولة الخليج العربية، 2017 جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار جامعة نايف للنشر، 40- 43

(24) همت السقاق، إدراك الشباب الخليجي لمخاطر وسائل التواصل الإجتماعي، دراسة قدمت في مؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي التطبيقات والإشكاليات المنهجية، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض ، - 10 مارس 2015م .

(25) Val arie schwweis, Jenryfer Birlin on at. Makana chck (2014) , Facebook , the third – person effect and the Differential Impact Hypothesis, Journal of computer Mediate communication , 19 , P. 403- 413 .

(26) Aliya Abd al Hayee & Anila Kamal (2014). The Development of Questionnaire and Media Exposure test in local and foreign Electronic Entertaiment Media context, pakistan Journal of psychological Research, 29 (1), P. 53- 77

(27) Effect of mass media and internet on sexual behavior of undergraduates in osogbo metropolis sooth western Nigeria, 2014.

This article was published in the following Dove Press Journal: A dolescent Heath, Medcine, and therapectics at [http://www. Research gate.Net / publication / 259940129 ]

(28) همت حسن عبدالمجيد، إدراك الشباب الخليجي لمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي، دراسة في تأثير الشخصية الثالث (البحرين: الجامعة الأهلية) .

(29) Jae W. Shim & Bryant M. Paul (2006). The third person effect, sexual effect, and support for internet pornography regulation. Paper presented at the annual meeting of the international communication association, Dresden international congress centre, Dresden Germany online

At: http://www.Allacademic.com Visit, in 8- 12 – 2009.

(30) رضا عبد الواحد أمين، فاطمة خليل أسيرى، التأثيرات الإجتماعية للمواقع الاباحية. دراسة ميدانية على الشباب الجامعى بدول الخليج العربية ( المملكة العربية السعودية: دار جامعة نايف للنشر ، 2017 )

(31) John, R (2008) third person perception and R, international journal of communication "vol 2, p100 ," chapin

(32) مصطفى صابر محمد، تعرض المراهقين للدراما الأجنبية بالفضائيات العربية وعلاقته بالإنحرافات السلوكية لديهم فى اطار نظرية تأثير الشخص الثالث. دراسة تحليلية وميدانية، رسالة دكتوراة غير منشوره (جامعة المنصورة: كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوى) 2011

(33) سمر عبد الحليم، اتجاهات المستخدمين والخبراء نحو التنظيم الذاتى والقانونى الإنترنت فى إطار نظرية تأثير الشخص الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة المنيا: كلية الآداب ، قسم الإعلام ، 2007 ) ص101

(34) مصطفى صابر محمد، مرجع سابق، ص 75-79

(35) الرسالة الاجنبى

(36) همت حسن عبد المجيد السقا، إدراك الشباب الخليجى لمخاطر وسائل التواصل الإجتماعى.. دراسة فى تأثير الشخص الثالث، (الجامعة الأهلية: قسم الإعلام، مملكة البحرين)

(37) تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين

- أ.د محمد سعد ابراهيم – أستاذ االإعلام وعميد كلية الإعلام – بأكاديمية الشروق
- أ.د عزة عبد العزيز عثمان – أستاذ الإعلام ورئيس قسم الإعلام – بسوهاج
- أ.د محمد زين عبد الرحمن – أستاذ الصحافة وعميد كلية الإعلام – جامعه بنى سويف
- أ.م.د وفاء عبد الخالق ثروت – أستاذ الإعلام المساعد ورتيس قسم الإعلام – جامعه المنيا سابقا
- أ.م.د محمود حمدى عبد القوى – أستاذ الصحافة المساعد ورئيس قسم الإعلام – جامعة المنيا

(38) أمير فرج يوسف، حقوق الملكية الفكرية الإلكترونية والمساس بها بإعتبارها جريمة معلوماتية، (جمهورية مصر العربية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1 ، 2016 ) ص24-25

(39) Atwood Erwinl. Illusions ofnedia power: the third person Effects, journalism Quarterly, 71,(2), p. 269- 281